وزارة الأشغال العامة والإسكان

# الاستراتيجية القطاعية
# للأشغال العامة والإسكان

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023
**الاستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان - 2021-2023**
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

# جدول المحتويات


| | |
|---|---|
| كلمة تقديم | 6 |
| الملخص التنفيذي | 7 |
| **القسم الأول: المقدمة** | **9** |
| منهجية تحديث الخطة | 11 |
| فريق تحديث الخطة الاستراتيجية للوزارة | 12 |
| الفريق المساند | 13 |
| لمحة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان | 13 |
| خدمات وزارة الأشغال العامة والإسكان | 15 |
| واقع وتحديات قطاع الأشغال العامة والاسكان | 17 |
| إنجازات الوزارة خلال الفترة 1/1/2017 – 31/12/ 2019 | 21 |
| **القسم الثاني: الإطـار الاستراتيجـي** | **39** |
| الرؤيـــة | 40 |
| الرســالـة | 40 |
| القيـــم | 41 |
| الأهـداف الاستراتيجية | 42 |
| الاستراتيجيات والتدخلات | 43 |
| **القسم الثالث: التحليـل الخارجـي** | **23** |
| أجندة السياسات الوطنية المحدثة 2019–2022 | 25 |
| السياسة الوطنية للإسكان في فلسطين 2013– | 59 |
| الخطة القطاعية لوزارة النقل والمواصلات | 63 |

| | |
|---|---|
| الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لسلطة جودة البيئة | 63 |
| الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020–2022 | 65 |
| الأطراف أصحاب العلاقة | 65 |
| **القسم الرابع: استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة** | **71** |
| **القسم الخامس: الملاحق** | **91** |

# تقديم

تنفيذا لتوجيهات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين ودولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية، وانطلاقا من الدور والمسؤوليات المناطة لوزارة الأشغال العامة والاسكان في إدارة قطاعات أساسية في البنية التحتية (قطاع الأشغال العامة والاسكان) والتي تمس حياة كافة المواطنين على أرضنا الفلسطينية، وإستمرارا للجهود التي تقوم بها الحكومة في النهوض بواقع المواطن الفلسطيني في مختلف المجالات من خلال برنامج عمل وطني شامل يسهم في تحقيق الحرية والازدهار وتأمين الخدمات الأساسية، وذلك بالاستناد الى المحاور الثلاث لأجندة السياسات الوطنية والمتمثلة في: إنهاء الاحتلال، والاصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتنمية المستدامة.

فقد قامت الوزارة وفي إطار المراجعة النصفية لأجندة السياسات الوطنية، وبما يحقق الترابط بين الاستراتيجيات القطاعية وأجندة السياسات والوطنية والموازنة، الى تحديث خطتها الاستراتيجية للأعوام 2021–2023 وبما ينسجم مع التوجهات الحكومية إستنادا للأسس التالية:

1. المواطن أولا.
2. خطة قطاعية وعبر قطاعية تتسم بالواقعية وتسهم في تحقيق محاور أجندة السياسات الوطنية.
3. تعزيز الشراكة مع كافة الأطراف ذوي العلاقة من متلقي الخدمات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية والأهلية داخل فلسطين، هذا بالاضافة الى الشركاء والمانحين من خارج فلسطين.

ولغايات النهوض بقطاع الأشغال العامة والاسكان بما يشمله في مجالات الاسكان، والطرق، والانشاءات، والمباني والمرافق العامة. فقد عمدت الوزارة في خطتها نحو تحقيق مفهوم إدارة وتنظيم وتوجيه قطاع الاشغال العامة والاسكان، حيث اشتملت الخطة على 25 استراتيجية تم ربطها ب 95 تدخلا تمكن الوزارة خلال الفترة الممتدة من 2021–2023 من القيام بدورها في تنفيذ مهامها معتمدة على برامج وأنشطة مختلفة محددة التنفيذ بخطة زمنية، وبجهات المسؤولية، ومؤشرات الأداء، والموازنة.

**أ.د.م. محمد زيارة**

**وزير الأشغال العامة والاسكان**

# الملخص التنفيذي

إنسجاما مع التوجهات الحكومية ، وإنطلاقاً من إدراك الوزارة لأهمية عملية التخطيط الاستراتيجي باعتبارها منهج علمي يستخدم لبلورة الأهداف الاستراتيجية التي تحدد التوجه الاستراتيجي المستقبلي للوزارة، وفي ضوء نتائج المراجعة النصفية لأجندة السياسات الوطنية وتوجهات الحكومة في ايلاء أولويات سياساتية وتدخلات تتعلق بالانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال والتنمية بالعناقيد، بالاضافة لتحقيق الربط ما بين الخطة الاستراتيجية وخطة الموازنة أثناء عملية التخطيط ، فقد قامت الوزارة باجراء عملية مراجعة وتحديث لخطتها الاستراتيجية للأعوام 2020–2022 .

وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء في جلسته رقم (60/29) المنعقدة بتاريخ 8/6/2020م، حول آثار جائحة كورونا والتطورات السياسية الأخيرة، وانعكاساتها ، مما اقتضى تمديد العمل على تحديث خطة الوزارة الاستراتيجية للفترة الزمنية 2021–2023 آخذين بعين الاعتبار آثار هذه الجائحة والتطورات السياسية . حيث تم العمل عل تحديد الاهداف الاستراتيجية التي تسعى الوزارة لتحقيقها من خلال العمل على الاستراتيجيات (السياسات) والتدخلات ومؤشرات الأداء المرتبطة بتلك الأهداف.

وقد تمحورت الأهداف الاستراتيجية لوزارة الأشغال العامة والإسكان مستندة على الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية حول خمس مجالات رئيسية وهي: 1) التطوير المؤسسي، 2) قطاع الطرق، 3) قطاع الإسكان، 4) قطاع المباني العامة، 5) قطاع الإنشاءات. وكانت الأهداف الاستراتيجية للوزارة على النحو التالي:

1. تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان.
2. توفير شبكة طرق آمنة وفعالة تلبي احتياجات المواطنين.
3. دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم.
4. توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة.
5. دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

وبناء على الأهداف المذكورة أعلاه والتي إنعكست على الهيكل التنظيمي المعدل للوزارة ، تم تحديد(25) استراتيجية وربطها ب (95) تدخل من برامج وأنشطة مختلفة، وسيتم العمل على متابعتها من خلال عدد من مؤشرات الأداء، كما وقد تم تحديد الجهات المسؤولة عن متابعة تلك المؤشرات خلال الأعوام 2021–2023، وبالإضافة إلى ذلك تم العمل على تحديد فرضيات الموازنة وعكس أثرها على موازنة الأعوام 2021–2023.

# القسم الأول

المقدمة

# القسم الأول

## المقدمة

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء القاضي بتمديد العمل على تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، بالنظر الى الآثار المترتبة على جائحة كورونا والتطورات السياسية الأخيرة والمتعلقة بقرارات الضم وانعكاساتها ، فقد عمدت الوزارة وبقرار من معالي وزير الأشغال العامة والاسكان بتكليف فريق العمل المشكل والذي يمثل كافة مكونات العمل في الوزارة لتولي مهمة تحديث خطة الوزارة الاستراتيجية 2021–2023 مع مراعاة القضايا الرئيسية الواردة كتوجيهات ملحقة في قرار دولة رئيس الوزراء في تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وتوجهات الحكومة المتعلقة بآثار جائحة كورونا والتطورات على الصعيد السياسي ، وبما يعزز الربط بين الاستراتيجيات القطاعية وبرامج الموازنة ، وبما يشير لإلتزام الخطة وتأكيدها على وضع خدمة المواطن الفلسطيني في جوهرها ضمن القطاعات المختلفة التي تعمل فيها الوزارة ضمن الاستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والاسكان .

وكإطار عام للخطة الإستراتيجية وخطة العمل لوزارة الأشغال العامة والإسكان الهادفة الى تحديد التوجهات الإستراتيجية المستقبلية وخطة العمل للسنوات الثلاث القادمة 2021–2023 ، فإن الوزارة تهدف من خلال تحديثها لهذه الخطة الإستراتيجية وخطة العمل متوسطة المدى المتعلقة بها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تحديد

1. الإطارالاستراتيجي المستقبلي للوزارة بما يشمل الرؤية، والرسالة، والقيم.
2. الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للوزارة.
3. الاستراتيجيات التي سيتم العمل عليها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4. التدخلات المتمثلة بالبرامج والأنشطة اللازمة والتي تم ربطها بالاستراتيجيات المحددة.
5. مؤشرات الأداء الواجب تحقيقها خلال الفترة القادمة 2021–2023 والمرتبطة بالتدخلات.
6. مستويات المسؤولية المتعلقة بتحقيق الأهداف ومؤشرات أدائها.
7. الأطر الزمنية المتعلقة بتحقيق كل من الأهداف والتدخلات.
8. فرضيات الموازنة والتي تم تحديدها بالاستناد إلى التدخلات.
9. إطار النتائج الاستراتيجي وبرامج الموازنة للأهداف الاستراتيجية .
10. موازنة الأعوام 2016–2019.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الجوانب المذكورة سابقاً قد تم العمل عليها في تحديث واعداد الخطة الإستراتيجية للأعوام 2014–2016 ، وتحديث خطة الوزارة 2017–2022، وتحديث خطة الوزارة 2020–2022 ، وكذلك في تحديث الخطة 2021–2023 بالاستناد إلى منهج علمي مبني على القيام بالتحليلات اللازمة استجابة للمتغيرات الطبيعية للبيئة التنظيمية وفق مراحل عمل الوزارة بهدف توفير خدمات أفضل للمواطنين .

## منهجية تحديث الخطة

صدر قرار معالي وزير الأشغال العامة والإسكان بتاريخ 2019\11\18والمتضمن تكليف فريق عمل تحديث الخطة الاستراتيجية للوزارة 2020–2022 وفقا لبرنامج الحكومة واستنادا لأجندة السياسات الوطنية المحدثة بما يشمل ذلك التحديث من استراتيجات وأولويات سياساتية وتدخلات، وكذلك توجهات الحكومة المتعلقة بربط الخطة الاستراتيجية للوزارة وبرنامج الموازنة، مع الأخذ بعين الاعتبار القطاعية وعبر القطاعية وإطار النتائج لكافة الاستراتيجيات والتدخلات.

وفي ضوء التطورات السياسية الاخيرة وانعكاستها ، والآثار المترتبة على جائحة كورونا ، فقد قام فريق التخطيط في الوزارة بتنفيذ المهام الموكله له من معالي وزير الاشغال العامة والاسكان والمتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتمديد العمل في تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للفترة الزمنية 2021–2023م.

شملت المرحلة التحضيرية لتحديث الخطة، على: قراءة مستفيضة لتقرير المراجعة النصفية لأجندة السياسات الوطنية ومصفوفة الأولويات السياساتية والتدخلات المحدثة لأجندة السياسات الوطنية ، مراجعة خطة الوزارة للأعوام 2017–2022 وتحديد العناصر التي سيتم تحديثها والعمل عليها ، وتقاطعاتها مع أجندة السياسات الوطنية المحدثة، وكذلك السياسات الوطنية للإسكان والخطة الإستراتيجية لقطاع الإسكان 2017–2022 والخطط الاستراتيجية لوزارة النقل والمواصلات ووزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة كشركاء رئيسيين ، بالاضافة للخطة الاستراتيجية لهيئة مكافحة الفساد 2020–2022 والخطة الاستراتيجية لوزارة المرأة كخطط عبر قطاعية.

كما واشتملت المرحلة التحضيرية على إجراء التحليلات الداخلية المتعلقة بالجوانب المالية والموارد البشرية والمشاريع والتسهيلات وتحديد الأطراف أصحاب العلاقة والعقود الموقعة مع الجهات المانحة وغيرها من الجوانب، حيث تم الحصول على جميع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية للوزارة والتواصل المباشر مع موظفيها.

وكخطوة أساسية من خطوات عملية التخطيط، وانطلاقاً من مبدأ التشاركية في إعداد الخطة، تم العمل على تحديد الأطراف أصحاب العلاقة مع الوزارة، واجراء مقابلات معهم وذلك للوصول إلى فهم أعمق حول علاقة الوزارة بالجهات المختلفة، ومعرفة رأي تلك الجهات وانطباعها حول علاقتها مع الوزارة والخدمات المقدمة. هذا بالاضافة

الى عقد اجتماعات للنقاش مع الشركاء الرئيسيين لقطاعات عمل الوزارة من وزارة النقل والمواصلات ووزارة الحكم المحلي وكذلك سلطة جودة البيئة.

كذلك وبعد انجاز المسودة النهائية للخطة الاستراتيجية المحدثة للوزارة فقد تمت مخاطبة الجهات أصحاب العلاقة برسالة مرفقة بالاطار الاستراتيجي المتضمن (الرؤيا ، الرسالة، الاهداف الاستراتيجية ، الاستراتيجات والتدخلات الواردة كخطة عمل للوزارة للفترة من 2020–2022) لنقاشها من قبلهم وتزويدنا بملاحظاتهم المتعلقة بها لغايات تعزيز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة سواء كانت هذه الشراكة قطاعية أو عبر قطاعية، وجرت دراسة الملاحظات الواردة من عدد من هذه الجهات والأخذ بها في تحديث الاستراتيجية للاعوام 2021–2023م.

هذا وقد استندات خطوات العمل على إعادة تقييم التدخلات لكافة القطاعات من حيث الأولويات، والتركيز على التدخلات ذات التكلفة الأقل والأثر الأعلى ، وايلاء التدخلات المتعلقة بالجانب التشريعي والتنظيمي لقطاعات عمل الوزارة أولوية قصوى في المرحلة القادمة ، وذلك انسجاما مع متطلبات المرحلة والآثار المرتبة على جائحة كورونا والتطورات على الصعيد السياسي.

## فريق تحديث الخطة الاستراتيجية للوزارة

جدول رقم1 . فريق تحديث الخطة الاستراتيجية للوزارة

| الرقم | الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|---|
| 1 | نائل زيدان | مدير عام الشؤون الإدارية |
| 2 | أحمد ستيتي | رئيس وحدة التخطيط والمعلومات |
| 3 | م.علي شاهين | مدير عام الإدارة العامة للأبحاث والدراسات والتطوير |
| 4 | م.موسى جاد الله | مدير عام الإدارة العامة الطرق |
| 5 | م.سهيل انفيعات | نائب مدير عام الإدارة العامة للإشراف والمتابعة الفنية |
| 6 | م.بسام شعلان | نائب مدير عام الإدارة العامة للسياسات والتخطيط الاسكاني |
| 7 | مصطفى السفاريني | نائب مدير عام الاسكان |
| 8 | عبد الرؤوف عساف | ق.أ مدير عام الشؤون المالية |
| 9 | م.أمجد بركة | ق.أ مدير عام الإدارة العامة للأبنية والمرافق |
| 10 | ناديا عمر | رئيس وحدة الشؤون القانونية |
| 11 | رانيه ناصر الدين | مدير دائرة التدقيق والمتابعة من منظور النوع الاجتماعي |
| 12 | اماني النتشة | رئيس قسم التسكينات والترقيات |

## الفريق المساند

جدول رقم 2 . الفريق المساند

| الرقم | الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|---|
| 1 | جواد رشيد عبد الرحمن سعاده | مدير دائرة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية |
| 2 | رانيه عمر محمود الجمل | مدير دائرة التطوير والتخطيط للابنية والمرافق العامة |
| 3 | جهاد محمد عبد الرحمن شوبكي | رئيس قسم التخطيط ودراسات الطرق |
| 4 | نسرين عبد اللطيف عودة ديك | رئيس قسم اعداد الموازنة |
| 5 | ساره فيصل احمد حسين | مهندس مواد |
| 6 | خلود فوزي امين الخضر | رئيس قسم المتابعة ودراسة التغييرات |

## لمحة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان

في إطار الجهود الإصلاحية لدعم الاستراتيجية الوطنية في بناء مؤسسات حكومية فلسطينية متكاملة توفر خدمات فاعلة، تم تسمية وزارة الأشغال العامة والإسكان عام 2002 من خلال دمج وزارتي الأشغال العامة والإسكان في وزارة واحدة تتولى مسؤولية وضع السياسات العامة والتخطيط لقطاعات العمل التي تديرها والمتمثلة في قطاع الإسكان، وقطاع الطرق، والمباني العامة، وقطاع الإنشاءات في فلسطين وما يرافقها من بنى تحتية.

عمدت الوزارة على القيام بدورها في القطاعات التي تديرها، حيث كان من أولوياتها توفير التمويل المالي لإقامة مشاريع الإسكان وتحديداً في المحافظات الجنوبية لما تعانيه من نقص حاد في المباني السكنية بالنظر للكثافة السكانية الأعلى في العالم ومحدودية المساحات المتوفرة للبناء، حيث أنجزت الوزارة عبر السنوات الماضية بناء ما يقارب عن 8500 شقة سكنية في عدد من المشاريع في المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية.

وفي ذات السياق عملت الوزارة على تطوير وتحسين شبكة الطرق في كافة محافظات الوطن من خلال توفير تمويل خارجي بالإضافة إلى تخصيص موازنات حكومية لتحسين وتطوير شبكة الطرق في فلسطين وبما يتلاءم مع احتياجات المواطنين الأساسية، آخذين بعين الاعتبار وضع شبكة الطرق قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والتي لم تكن ترقى لأبسط مستويات السلامة العامة، بالإضافة لقلة عدد الطرق الرابطة بين التجمعات السكنية؛ وخاصة في القرى والبلدات البعيدة عن مراكز المدن، واستكمالاً لهذا الجهد فقد قامت الوزارة بإنشاء ست وحدات مجهزة لصيانة الطرق في المحافظات الرئيسية وتم إنشاء مصنع الإسفلت البارد ليوفر للوزارة احتياجات

هذه الوحدات من مادة الزفتة الباردة والتي تسهم في عملية صيانة للطرق في كافة الظروف الجوية.

وأسهمت الوزارة ومنذ نشأتها بشق الطرق الزراعية في كافة محافظات الوطن من خلال استخدام الاليات والمعدات الثقيلة المتوفرة في الوزارة والمستأجرة أحيانا، وأيضا قامت بمساندة الهيئات المحلية في شق الطرق الداخلية للقرى والتجمعات السكانية من خلال اليات الوزارة ، بالاضافة للدور التي تقوم به الوزارة في فتح الطرق الرابطة والداخلية أثناء طوارئ الشتاء وبما يسبق ذلك من أعمال تحضير لموسم الشتاء بتنظيف الوديان وخطوط صرف المياه بما يضمن سلامة المواطنين وتسهيل الحركة على الطرق.

قامت الوزارة وبفعل تدمير آلة الاحتلال للمباني العامة والخاصة وشبكة الطرق في العديد من محافظات الوطن منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بتولي إعمار ما دمرته آلة الاحتلال خلال السنوات الخمس الأولى من اندلاع الانتفاضة وما تلاها، مما أثر سلباً على جهود الوزارة في تنفيذ رؤيتها ورسالتها بما يتعلق بتطوير القطاعات التي تديرها.

منذ عام 2007 وبعد توفر حالة من الاستقرار الأمني في محافظات الوطن عكفت الوزارة على تنفيذ خطة متكاملة لإعادة تأهيل قطاع الطرق وقطاع الأبنية العامة بالإضافة لقطاع الإنشاءات من خلال توفير دعم مالي لإعادة تأهيل شبكة الطرق في جميع المحافظات وبناء مقرات أمنية ومباني حكومية وفق مواصفات عالمية تحقق أفضل الخدمات للمواطن الفلسطيني. وقد قامت الوزارة باتخاذ خطوات فاعلة في رسم السياسات المتعلقة بقطاع الإسكان والطرق والأبنية الحكومية والإنشاءات من حيث التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات.

وبعد العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة حتى عام 2019 فقد كان للوزارة الدور الرئيس في إدارة كافة العمليات المتعلقة بالإغاثة الإسكانية وإزالة ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية من ركام منازل ومباني عامة ومستشفيات ومدارس من خلال آلياتها ومعداتها وذلك بالتوازي مع العمل على اعادة بناء المنازل المهدمة وإصلاح وإعادة بناء المباني العامة التي تم هدمها بفعل آلة الإحتلال والتي لا يزال العمل في بناءها مستمراً ضمن الجهود الحكومية لإعادة إعمار المحافظات الجنوبية ، حيث بلغ مجموع ما تم هدمه من مباني عامة وخاصة ما بين هدم كلي وجزئي يقارب 176211 مبنى ( 11000 هدم كلي تم اعادة بناء ما نسبته 70.7% منها و 165211 هدم واضرار جزئية تم اعادة اصلاح ما نسبته 64% منها) .

كذلك أولت الوزارة اهتماماً بالغاً في تطوير بيئتها التنظيمية والإدارية الداخلية عبر توفير واستقطاب الكوادر الفنية والإدارية والمالية المتخصصة بما يمكنها من تحقيق أهدافها، وقد تم اعتماد أول هيكل تنظيمي للوزارة والذي يحدد رسالة وأهداف ومهام الوزارة في العام 2004. وفي مجال تنمية القدرات وفق ما توفر من امكانات مالية فقد

قامت الوزارة بايلاء اهتمام بزيادة وتحديث الاليات والمعدات الثقيلة بالاضافة لتطوير أنظمة العمل الداخلية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات عمل الوزارة، واستكمالاً لجهود الوزارة في ضمان التطوير المرن لاستراتيجيتها بما ينسجم مع خطة الحكومة والبرنامج الوطني في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتحقيق التنمية، فقد عملت الوزارة على تطوير وتحديث خطتها الاستراتيجية في الأعوام 2014 ، 2017، 2020 وكذلك تعديل هيكلها التنظيمي في العام 2017 بما يتلائم مع المتغيرات الطبيعية للبيئة التنظيمية والخطة الاستراتيجية وفق مراحل العمل الحالية للوزارة، وبما يحقق خدمات أفضل للمواطن الفلسطيني.

## خدمات وزارة الأشغال العامة والإسكان

تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بتقديم عدد من الخدمات ضمن القطاعات المختلفة التي تعمل فيها والتي تم ذكرها سابقاً، حيث تسعى الوزارة من خلال تقديم خدماتها إلى تلبية احتياجات المواطنين والأطراف أصحاب العلاقة من أفراد ومؤسسات –سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص–، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة في كافة القطاعات، وفيما يلي عرض لكافة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة:

| # | الخدمة | وصف الخدمة | الفئة المستفيدة | الية تقديم الخدمة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **المباني الحكومية** | تتمثل هذه الخدمة تخطيط وتصميم وإنشاء وإدارة وتطوير وتنظيم وصيانة المباني والمرافق العامة، وتقديم استشارات في مجال التصميم والإشراف والمتابعة الهندسية للمباني العامة. | – المؤسسات الحكومية<br>– المكاتب الهندسية<br>– المقاولين | ورقي |
| 2 | **تشغيل الآليات والمعدات الثقيلة** | تعمل الوزارة على تشغيل الآليات والمعدات الثقيلة اللازمة لشق وتوسيع وتأهيل الطرق، والآليات والمعدات اللازمة لخدمات الطوارئ، والبنى التحتية، وأعمال تسوية وإصلاح الأراضي، شق الطرق الزراعية. | وزارة الأشغال العامة والإسكان،الإدارة العامة للطرق،المجالس البلدية والمحلية والقروية،المؤسسات الحكومية والعامة، الجمعيات الإسكانية | ورقي |
| 3 | **إدارة ومراقبة جودة الإنشاءات** | تعمل الوزارة على إدارة ومراقبة جودة المواد والعناصر الإنشائية وإعداد الكودات الهندسية بما يشمل إجراء الفحوصات المخبرية الهندسية للمواد والعناصر. | الشركات الهندسية، المقاولون، المؤسسات الحكومية، البلديات والمجالس القروية، القطاع الخاص، الصناعات الإنشائية، المختبرات الهندسية، مصانع الباطون الجاهز–مصانع الاسفلت | ورقي |

| # | الخدمة | وصف الخدمة | الفئة المستفيدة | الية تقديم الخدمة |
|---|---|---|---|---|
| 4 | **الطرق** | تقوم الوزارة بتخطيط وتصميم وإدارة وتطوير وصيانة شبكة الطرق العامة (خارج الهيئات المحلية) بما فيها الطرق النافذة، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات لشبكة الطرق وتقديم استشارات في مجال تصميم وصيانة الطرق. | البلديات، المجالس المحلية والقروية،المؤسسات الحكوميةوالعامة،الجمعيات الإسكانية التعاونية، الشركات الهندسية،المقاولين | ورقي |
| 5 | **الإسكان** | تتمثل هذه الخدمة بإدارة وتطوير وتخطيط قطاع الإسكان وتوفير البنية التحتية لمشاريع الإسكان المختلفة، وتحسين الظروف السكنية لجميع المواطنين. | المؤسسات العامة، المواطنون المتضررون، الموظفون العامون، فئات الدخل المتدني، الجمعيات الإسكانية التعاونية، القطاع الخاص المنظم | ورقي |
| 6 | **الخدمات الاستشارية – الإشراف** | تتمثل هذه الخدمة بتقديم استشارات في مجال الإشراف والمتابعة الهندسية. | البلديات والمجالس المحلية والقروية،الشركات الهندسية، المقاولون، المؤسسات الحكومية. | ورقي |
| 7 | **تنظيم قطاع الإنشاءات** | تقوم الوزارة بوضع السياسات والأنظمة والقوانين الخاصة بقطاع الإنشاءات والرقابة على تطبيقها. | القطاع العام، القطاع الخاص | ورقي |
| 8 | **تنظيم قطاع الإسكان** | تتمثل هذه الخدمة بوضع السياسات والأنظمة والقوانين الخاصة بقطاع الإسكان . | القطاع العام، القطاع الخاص. | ورقي |
| 9 | **تنظيم قطاع الطرق** | تتمثل هذه الخدمة بوضع السياسات والأنظمة والقوانين الخاصة بقطاع الطرق والرقابة على تطبيقها وتحديد المواصفات الفنية وتصنيفات الطرق. | القطاع العام، القطاع الخاص. | ورقي |
| 10 | **تنظيم قطاع المباني الحكومية** | تتمثل هذه الخدمة بوضع السياسات والأنظمة والقوانين الخاصة بقطاع المباني الحكومية والرقابة على تطبيقها. | القطاع العام، القطاع الخاص. | ورقي |
| 11 | **العطاءات المركزية** | طرح وتقييم وإحالة العطاءات الخاصة بالأشغال للمؤسسات الأخرى والتي تزيد قيمتها عن سقف العطاء المحلي ($ 500,000).<br>طرح وتقديم واحالة العطاءات المتعلقة بالخدمات الهندسية والاستشارية والتي تزيد قيمتها عن $50000 . | القطاع العام، القطاع الخاص. | ورقي |
| 12 | **تصنيف المقاولين** | تصنيف المقاولين/الشركات. | شركات المقاولات حسب تعليمات التصنيف المعمول بها. | ورقي |

## واقع وتحديات قطاع الأشغال العامة والاسكان

يعتبر قطاع الأشغال العامه والإسكان والذي يضم قطاعات فرعيه (الطرق والإسكان والأبنيه والإنشاءات)، أحد أهم القطاعات الإقتصاديه والخدماتيه مما يجعله أحد الأولويات بما يتعلق بتطوير التشريعات والسياسات الناظمة لهذه القطاعات الفرعيه، وبما يشمل تخطيط وتنظيم وتنفيذ المشاريع والتدخلات والأنشطه المرتبطة بها لخدمة المواطن وتوفير سبل الحياه الكريمه له، وبما يحقق الاستثمار الشامل في هذه القطاعات بالتعاون مع الجهات الشريكة والمستفيدة.

وحيث أن الطرق هي المكون الوحيد المتاح في أنظمة النقل الفلسطيني والذي يوفر فرصاً لحركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومع العالم الخارجي، ووسيلة النقل والتواصل بين المدن الفلسطينة ببعضها وبين المدن والقرى المختلفة، آخذين بعين الاعتبار أن طول شبكة الطرق التي تقع ضمن صلاحية وزارة الأشغال العامة والإسكان 3700 كم يقع نصفها تقريباً في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة ، مما يشكل عائقا وتحديا كبيراً أمام تطوير هذه الشبكة من حيث التأهيل وإعادة الإنشاء والصيانة للاعتبارات التالية:-

1. جزء كبير من هذه الطرق تم إنشاءه قديماً ولم يراعى في تنفيذه شروط السلامة المرورية والزيادة المستقبلية.
2. محدودية الزيادة على اطوال شبكة الطرق وإنشاء طرق جديدة تعمل على إستيعاب الزيادة السكانية الحاصلة في القرى والمدن وحركة التطور العمراني الغير منظمة.
3. الارتفاع الكبير في عدد المركبات خلال السنوات السابقة مع محدودية التمويل الذي توفره الحكومة لدعم هذا القطاع.
4. إحجام عدد من المانحين عن تقديم التمويل للسلطة بسبب الوضع السياسي مثل الوكالة الامريكية للتنمية والتي قدمت خلال السنوات العشر الماضية موازنات ضخمة لدعم قطاع الطرق، حيث شكل توقف التمويل ضغطاً إضافياً على الوزارة.
5. التعديات والتجاوزات على شبكة الطرق وتحديد الصلاحيات وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، في ظل غياب قانون الطرق والانظمة المنبثقة عنه.
6. غياب العوائد المالية للطرق عن الخزينة العامة لعدم وجود قانون للطرق والتي تتمثل في عوائد استخدام الطرق ورسوم الاعلانات على الطرق والمخالفات المتعلقة بالتعديات على الطرق، والتي تشكل رافدا أساسيا من الموازنات المخصصة للطرق في جميع دول العالم .
7. عدم تمكن الوزارة من القيام بكافة أعمال الصيانة الدورية لشبكة الطرق والتي تحتاج إلى مبالغ هائلة بسبب محدودية الموازنات التي يتم تخصيصها وبما يشمل ضعف الامكانات المتعلقة بالمعدات والكوادر البشرية.

اما الاسكان فيعتبر من القطاعات الفرعيه المهمه وذلك لتأثيره على العوامل الاقتصادية والثقافية والديمغرافية، حيث ان قطاع الإسكان في فلسطين يستوعب ما بين 11 – 14٪ من قوة العمل الوطنية، مما يجعله أكبر قطاع اقتصادي في البلاد. وتقدر الاحتياجات الإسكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 2030 بحوالي643,851 وحدة سكنية وذلك بالاستناد إلى نتائج التقديرات التي أعدتها وزارة الأشغال العامة والإسكان بناء على التعداد العام للسكان والمساكن الذي اجراه المركز الفلسطيني للإحصاء لعام 2017، نتج عنه عملية مراجعه للأهداف الإستراتيجية للعمل على تخفيض العجز في عدد الوحدات السكنية، وعلى الرغم من وجود معيقات وتحديات كثيرة، ولعل من أهمها:–

1. سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بهدم المنازل والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري والطرق الإلتفافيه ومصادرة الأراضي لأغراض مختلفة عسكرية وأمنية.
2. ضعف إمكانية التوسع العمراني في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة، بسبب عراقيل الاحتلال الإسرائيلي.
3. وجود معوقات داخلية تتعلق بتباين القوانين والانظمة المطبقة في مجال الاسكان، وعدم اعتماد وثيقة السياسات الوطنية للاسكان والتي تشكل رافعة لهذا القطاع بما تمثله من توفير بيئة تنظيمية وتطويرية محفزة للاستثمار في هذا القطاع لكافة شرائح المجتمع.
4. عدم شمولية الموازنة الرسمية على اعتمادات مالية للاستثمار في قطاع الإسكان وغياب قاعدة بيانات كاملة أو بنك معلومات إسكاني.
5. قلة عدد المؤسسات المالية وصناديق تأمين قروض الإسكان، وغير ذلك من المؤسسات المالية المختصة بالقروض الإسكانية وتأمينها.
6. عدم ارتباط نمو قطاع الإسكان بعملية تخطيط إقليمي شامل (عدم استكمال إعداد المخطط المكاني).
7. عدم تناسب العرض مع الطلب في سوق الإسكان واقتصار الانتاج الإسكاني للشرائح ذات الدخل العالي.
8. اضف الى ذلك تأثر قطاع الإسكان بضعف السلطة القضائية في مواجهة المنازعات العقارية والإسكانية، وعدم وضوح الرؤية الاستثمارية لدى الحكومة والقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإسكان.

بالرغم من وجود هذه المعوقات والتهديدات الا ان هناك عناصر قوة وفرص للنهوض بقطاع الاسكان ومن ضمنها وجود مؤسسات فاعلة في قطاع الإسكان، مثل وزارة الأشغال العامة والإسكان، المجلس الفلسطيني للإسكان، اتحاد الجمعيات الإسكانيه

التعاونية، وهيئة سوق راس المال، ووجود قوانين وانظمه لها علاقه بقطاع الإسكان تصلح لتكون قاعده يمكن البناء عليها، ووجود مشاركة وتعاون بين القطاع العام والخاص في قطاع الإسكان، ووجود ثقافة المسكن والتمسك بالأرض لدى المواطن الفلسطيني، ووجود التكافل الأسري بهدف توفير المسكن الملائم للأسرة خاصة الأسر الجديدة، ووجود خبرات مؤسسية وكوادر وطنية متخصصة في مجال الإسكان، والبدء بأعمال التسوية لبعض الأراضي من قبل سلطة الأراضي.

اما قطاع المباني والمرافق العامة والذي يعتبر من أهم أركان عملية البناء الوطني، وهو متطلب أساسي لعملية التخطيط الاقتصادية والسياسية، بما يمثله من شكل من أشكال ممارسة السيادة الوطنية الفلسطينية على الأرض. فمنذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 لم يكن هناك مؤسسات حكومية مملوكة للسلطة الوطنية الفلسطينية في حينها وتم اللجوء الى استئجار مباني حكومية كخطوة من أجل بناء مؤسسات الدولة، وكان لزاماً التفكير والتخطيط والعمل على إنشاء وبناء مؤسسات حكومية فلسطينية مملوكة للدولة ومتكاملة توفر خدمات فاعلة، والعمل على توفير تمويل مالي لبناء هذه المؤسسات في كافة محافظات الوطن.

ومنذ اندلاع الإنتفاضة الأقصى عام 2000 وما رافقها من تدمير الة الاحتلال الاسرائيلي لكافة المقرات الحكومية الأمنية والمدنية مما الحق صعوبات اضافية لقطاع الأشغال العامة وجميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية،وضعت الحكومة في سُلم أولوياتها إعادة بناء هذه المقرات. وتولت وزارة الأشغال العامة والإسكان مهمة البناء بشقيها لتسهيل وتحسين جودة الخدمة للجمهور وتنمية القطاعات الأخرى كقطاع العدالة والأمن والقطاعات الخدماتية والتخلص من العبئ المالي المتأتي من الإيجارات، خاصة ان أغلب المباني المستأجرة هي مباني سكنية ولا تصلح لخدمة الجمهور والموظفين على السواء ولعل انجازات الوزارة في هذا القطاع واضحة وملموسة، كما ويقوم هذا القطاع بتقديم الإستشارات الهندسية في مجال التصميم والإشراف والمتابعة الهندسية للمباني والمرافق العامة، وإعداد الدراسات اللازمة للمباني المراد انشاؤها أو صيانتها وذلك بالتوافق مع وزارة المالية والموازنات المخصصة لبناء المقرات الحكومية. كذلك تتم دراسة الوضع العام للمباني الحكومية القائمه من خلال تشكيل عدة لجان لحصر المباني الحكومية في بعض المناطق لمعرفة عدد المباني المملوكة والمستأجرة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بذلك من أجل استكمال العمل على توفير مباني حكومية مملوكة ، وقد تبين من عملية جرد المباني الحكومية أن عدد المباني المملوكة هي 131 مبنى حكومي و1253 مبنى مستأجر من بينها 292 مبنى مستأجر للقطاع الأمني (من دون المباني التابعة لوزارتي الصحة والتربية والتعليم) وهذا يدل على الكلفة المالية العالية للأيجارات.

ومن أهم التحديات التي تواجه عمل هذا القطاع حاليا هي:

1. عدم توفر موازنات كافية لاستكمال بناء المقرات
1. ارتفاع أسعار الأراضي في بعض المناطق خاصه مدن بيت لحم ورام الله
2. زيادة تكلفة البناء في قطاع غزة نظرا لعدم التحكم بالمعابر والقيود المفروضة من قبل الاحتلال على دخول مواد البناء

اضافة لما ذكر فان لوزارة الاشغال العامة والاسكان دور رئيسي في تنظيم وتطوير قطاع الإنشاءات والصناعات الانشائية وضبط جودة المواد والمشاريع الانشائية،والذي بدوره يسهم في ضبط وتنظيم وتفعيل هذا القطاع ودعم وتشجيع المنتج المحلي الوطني ، والذي ينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني. إلا أن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات والمعيقات منها :

1. عدم وجود كودات موحدة تنظم عمل قطاع الانشاءات.
2. عدم وجود مجلس تنظيم قطاع الانشاءات الذي بدوره ينظم العمل بين المؤسسات المختصة التي لها علاقة بقطاع الانشاءات.
3. غياب التنسيق بين الشركاء والفاعلين في هذا القطاع من نقابة مهندسين، اتحاد المقاولين، سلطة جودة البيئة، هيئة تشجبع الاستثمار، مؤسسة المواصفات والمقاييس، ووزارة الاقتصاد الوطني.

وبالنظر لما يمثله قطاع الأشغال العامة والاسكان من أهمية على كافة الصعد ، فقد كان لجائحة كورونا وقرارات الضم المعلنة انعكاسات على هذا القطاع منذ بداية الربع الثاني من العام 2020 حيث واجهت الوزارة بعد إعلان حالة الطوارئ تحد ومعيق يتمثل في استمرار العمل في مشاريع الوزارة من طرق ومباني عامة نتيجة توقف قطاع الانشاءات عن العمل، مما شكل عبئا اضافيا على الوزارة من شكاوى المواطنين بما يتعلق بحالة الطرق في المشاريع القائمة والتي تم وقفها، بالاضافة الى أعباء مالية اضافية نتيجة تأخير انجاز هذه المشاريع علما أن الوزارة قامت وبعد اعلان حالة الطوارئ بوقف هذه المشاريع لضمان وقف المصاريف التشغيلية المرتبطة بالمشاريع على المقاولين من مكاتب وسيارات.

وقد قامت الوزارة بتاريخ 28/4/2020 واستنادا لقرارات الحكومة باستئناف العمل في المشاريع وفق ضوابط واجراءات السلامة العامة، إلا أن الوزارة واجهت معيقات في اعادة تشغيل عدد من المشاريع بسبب الصعوبات المالية لدى الوزارة والمقاولين نظير عدم توفر امكانية صرف مستحقات لهم.

كذلك وعلى صعيد مواجهة سياسة الضم وانعكاساتها المتمثلة في مخاطر العمل في المشاريع على المقاولين والمعدات سواء معدات القطاع الخاص أو معدات الوزارة المستخدمة في شق الطرق الزراعية ، تواجه الوزارة تحد يتمثل أساسا في صعوبة توفير

الموازنات اللازمة نتيجة الاوضاع الاقتصادية والحصار المالي الذي تتعرض له الحكومة والشعب الفلسطيني سواء بوقف تحويل أموال المقاصة أو توقف المنح والمساعدات الخارجية لأسباب الجائحة أو لأسباب سياسية، علما أن الوزارة تسعى وتعمل على تنفيذ العديد من التدخلات والانشطة في مواجهة سياسة الضم وفق الامكانات المتاحة.

## إنجازات الوزارة خلال الفترة 1/1/ 2017– 12/31/ 2019

قامت الوزارة وخلال الاعوام الثلاثة ( 2017 – 2019 ) وبطرح وتنفيذ 181 مشروع وبقيمة اجمالية 334 مليون شيكل لقطاعي الطرق والمباني العامة.

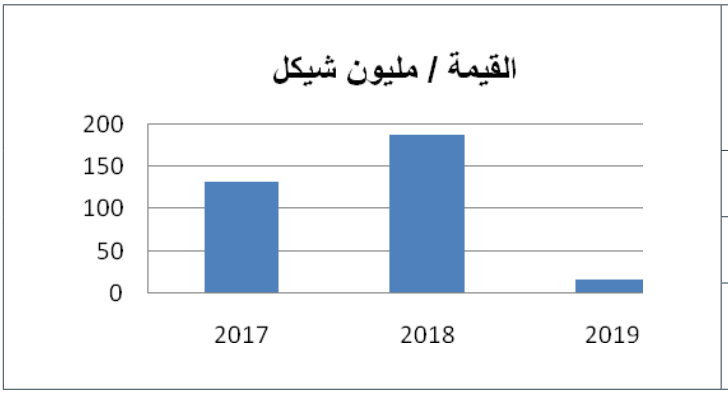


| السنة | عدد المشاريع | القيمة / مليون شيكل |
|---|---|---|
| 2017 | 78 | 131 |
| 2018 | 65 | 170 |
| 2019 | 15 | 16.5 |

نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الحكومة خلال عام 2019، من حيث قرار الكونغكرس الامريكي بوقف دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية، والحصار المالي الذي تعرضت له بعد قرار الاحتلال بمصادرة اموال المقاصة والذي اثر بشكل كبير على كافة قطاعات العمل.

مصادر التمويل لعامي 2017-2018

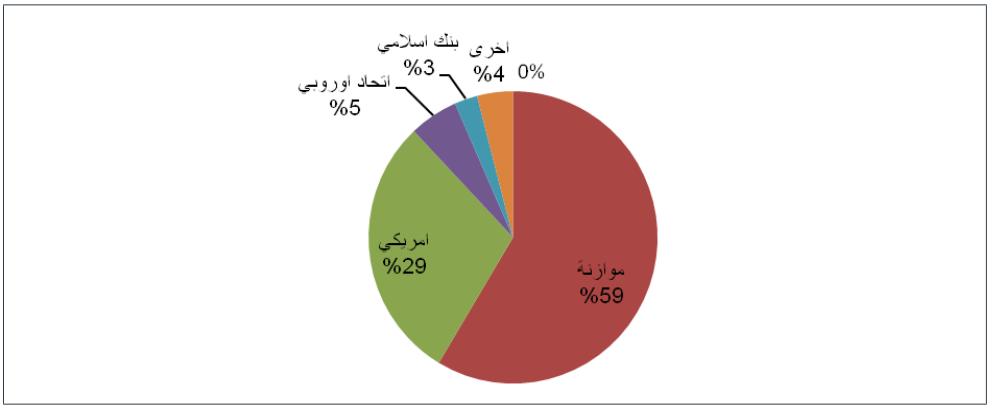

حيث ان عملية تمويل المشاريع تتم من خلال الموازنة العامة وهي اكبر ممول لتنفيذ المشاريع ففي عامي (2017 – 2018) بلغت نسبة المشاريع الممولة عن طريق الموازنة العامة 59% بمجموع اجمالي 182.5 مليون شيكل، والمشاريع التي تم تمويلها من الحكومة لامريكية بلغت في عامي (2017 – 2018) بنسبة 29% بمجموع اجمالي 91.5 مليون شيكل وهي تعتبر الممول الثاني في تنفيذ المشاريع، حيث ان نسبة المشاريع الممولة من الموازنة العامة والحكومة الامريكية كانت اعلى لتمويل تنفيذ المشاريع بنسبة 88% من اجمالي التمويل، مما اثر بشكل كبير وتراجع على سير عمل المشاريع في عام 2019، من حيث عملية طرح مشاريع جديدة وعلى عملية الصرف على المشاريع الجارية، وهنا اتبعت الوزارة سياسة لاحتواء وادارة الازمة من خلال تقليل عدد المشاريع الجديدة وتكثيف جهودها لاستمرار العمل في المشاريع المطروحة في عامي 2017 و2018 ومحاولة دفع مستحقات المقاولين العاملين في المشاريع من باب مسؤوليتها في دعم وتطوير قطاع المقاولين وخوفاً من انهيار هذا القطاع حيث انه يعتبر مشغل مهم، ويوفر فرص عمل لقطاعات متعددة ومساهم مهم في عملية بناء الاقتصاد الوطني وعملية التنمية، ومن جهة اخرى ولتقليل الضرر الذي يحدث جراء المشاريع المتوقفة وخاصة في مشاريع الطرق على المواطنين، وكان لا بد من استكمال تنفيذ المشاريع بأقل الاضرار رغم كل الصعوبات التي مرت في عام 2019، والتي اثرت على كافة مناحي الحياة.

جدول رقم 2 . الفريق المساند

| السنة | عدد المشاريع | القيمة / مليون شيكل | جهات التمويل / مليون شيكل | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موازنة | امريكي | اتحاد اوروبي | بنك اسلامي | اخرى |
| 2017 | 78 | 131 | 78 | 26 | 17 | 8 | 2 اليابان |
| 2018 | 65 | 170 | 104.5 | 65.5 | 0 | 0 | 10.5 صندوق ابو ظبي |
| 2019 | 15 | 16.5 | 2.5 | 0 | 0 | 14 | |

| | المشاريع | عدد | القيمة / مليون شيكل |
|---|---|---|---|
| الطرق | تصميم وتنفيذ وصيانة | 53 مشروع | 160 |
| | شق طرق رابطة | 80 كم | كوادر واليات الوزارة |
| | شق طرق زراعية | 140 كم | كوادر واليات الوزارة |
| الابنية | تصميم وتنفيذ وصيانة مباني عامة لمؤسسات مدنية وامنية | 106 مبنى | 157 |

## العطاءات المركزية

فقد قامت الوزارة من خلال الادارة العامة للعطاءات المركزية وخلال الاعوام (2018 – 2019) بطرح 164 عطاء للاشغال لصالح 9 مؤسسات بقيمة 1.037 مليار شيكل.

| اسم المؤسسة | عدد العطاءات المطروحة | القيمة / مليون شيكل |
|---|---|---|
| الاشغال | 57 | 247 |
| الصحة | 5 | 8 |
| مكافحة الفساد | 3 | 14.5 |
| التربية | 55 | 258 |
| الزراعة | 1 | 3.3 |
| المعابر والحدود | 1 | 0 |
| سلطة المياه | 32 | 314 |
| هيئة المدن | 2 | 129 |
| مجالس خدمات | 8 | 37 |
| المجموع | 164 | 1037.8 |

| القطاع | قيمة الخسائر المباشرة والغير مباشرة / مليون $ |
|---|---|
| البنية التحتية | 1930 |
| القطاعات الانتاجية ( القطاع الخاص والزراعة) | 833 |
| سبل العيش والحماية المجتمعية | 57 |
| التنمية المجتمعية | 227 |
| الحوكمة | 32 |
| المجموع | 3,115 |

### اعادة اعمار غزة

تعرضت المحافظات الجنوبية لعدوان عنيف ومستمر من قبل الاحتلال الاسرائيلي ولعدة مرات مما ادى لحدوث خسائر كبيرة في الارواح واستشهاد عدد من ابناء شعبنا، وتعرض الممتلكات للدمار والاضرار، وقد عمدت الوزارة وبالتعاون مع المؤسسات الدولية على حصر وتقييم هذه الاضرار وتحديد الاحتياجات في شتى المجالات، من اجل اعادة اعمار ما دمره الاحتلال وقد قدرت الخسائر حتى عام 2019 بما يقارب 3.1 مليار دولار في كافة القطاعات.

| نوع الضرر | عدد المنازل المتضررة في كل عدوان/ وحدة سكنية | | |
|---|---|---|---|
| | 2014 | 2018 | 2019 |
| هدم كلي | 11,000 | 83 | 132 |
| ضرر غير قابل للسكن | 7,000 | 34 | 24 |
| ضرر جزئي كبير | 6,500 | 0 | 0 |
| ضرر جزئي خفيف | 149,000 | 1,452 | 956 |
| المجموع | 173,500 | 1,652 | 1,142 |

ويعد قطاع الاسكان من القطاعات المهمة والتي اولت الوزارة والفريق الوطني للإعمار اهتماما كبيرا فهي من اكثر القطاعات تأثراً بالاعتداءات المتكررة والدمار، وقد سعينا لاصلاح البنية التحتية التي دمرها الاحتلال وتوفير المساكن والمباني والمرافق المختلفة.

وقد حصلت وزارة الأشغال العامة والأسكان على تمويل من عدة جهات ساهم بشكل كبير وفعال في تعزيز صمود السكان وإعادة إعمار الوحدات السكنية المدمرة كليا وجزئيا إضافة الى تأهيل المباني لتصبح أكثر ملائمة للعيش الكريم، خاصة لذوي الدخل المحدود والحالات الاجتماعية.

أهم الدول المانحة في قطاع الإسكان هي الكويت والسعودية وقطر وايطاليا وألمانيا والسويد والنرويج وأخرين. الجدول التالي يبين المشاريع المنفذة والتي انتهت من الانشاء والتسليم ).

| المشروع | عدد المستفيدين | القيمة / مليون $ | الممول |
|---|---|---|---|
| اعادة بناء 2253 وحدة سكنية | 2253 | 75 | الصندوق الكويتي |
| مدينة الشيخ حمد السكنية – المرحلة الاولى / بناء 53 عمارة | 1060 | 50.9 | دولة قطر |
| مدينة الشيخ حمد السكنية – المرحلة الثانية | 1264 | 56.9 | دولة قطر |
| انشاء 20 عمارة سكنية | 320 | 13.2 | تركيا / تيكا |
| انشاء 6 عمارات سكنية لذوي الدخل المحدود | 124 | 4.7 | مؤسسة التعاون / الصندوق الكويتي للتنمية |
| مدينة الامل لسمو الشيخ حمد السكنية | 288 | 25 | دولة قطر |

| | القطاع | المخصص المالي لكل قطاع /مليون دولار |
|---|---|---|
| 1 | الاسكان | 75 |
| 2 | البنية التحتية | 35 |
| 3 | التعليم | 3 |
| 4 | الصحة | 4 |
| 5 | الزراعة | 4.9 |
| 6 | الاقتصاد | 8.6 |
| 7 | المياه | 60 |
| 8 | البناء المؤسسي | 0.5 |
| 9 | المهام الاستشارية | 2 |

المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 200 مليون دولار امريكي والتي يتم ادارتها من خلال الفريق الوطني لاعادة اعمار المحافظات الجنوبية ويتم تنفيذها من خلال الوزارات ذات العلاقة كما يتم متابعتها ومراقبتها من قبل الاستشاري الكويتي (العبد الهادي للاستشارات الهندسية) حيث تم توزيع المنحة على 9 قطاعات حسب التالي:-

## مشاريع المنحة الايطالية

| المشروع | القيمة / مليون يورو | الحالة |
|---|---|---|
| ترميم اضرار 281 وحدة سكنية | 1.2 | منجز |
| اعاد تأهيل 17 بناية مدمرة جزئي في حي الندى | 1.04 | منجز |
| انشاء وحدات سكنية في حي الندى المرحلة الاولى 75 وحدة / 11 عمارة | 4.3 | منجز 90 % |
| اعادة تأهيل 4 بنايات سكنية ضرر كبير في حي الندى | 0.5 | منجز 50 % |
| مشاريع بنية تحتية | 1.2 | منجز 50 % |

## • تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | التحديات والمعيقات |
|---|---|---|---|
| استكمال تطوير الهيكل التنظيمي و تحديث الخطة الاستراتيجية | استكمال تطوير هيكل تنظيمي مرن يغطي قطاعات عمل الوزارة يحدد الصلاحيات ويمنع الازدواجية | %100 | |
| | تحديث الخطة الاستراتيجية للوزارة وموائمتها مع أجندة السياسات الوطنية | %100 | |
| تطوير أنظمة العمل | استكمال العمل على بطاقات وصف وتوصيف وظيفية واضحة ومعممة | %100 | |
| | استكمال وتطوير واعتماد وتعميم أدلة إجراءات العمل | %40 | لغايات تتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي |
| | إقرار واعتماد نظام إدارة مخاطر | %40 | لغايات تتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي للوزارة وإعادة تحليل العمليات والمخاطر |
| تطوير إدارة المعرفة | توفير نظام إدارة الأصول | %90 | بداية الاستخدام تتطلب جهد ووقت كبير لحصر الموجودات.<br>التصنيف والترميز باستخدام Barcode يحتاج الى معرفة ومتابعة.<br>عدم وجود تقييم ومتابعة. |
| | تطوير نظام التوثيق | %70 | عملية التطوير عملية مستمرة دائماً بحاجة لمراجعة وتصويب للأوضاع.<br>عدم الاستخدام الأمثل للنظام يعيق عملية تحديد نقاط الضعف. |
| | بناء المكتبات الأرشيفية في المديريات. | %70 | عملية مستمرة وبشكل دائم. |
| | توفير تجهيزات جديدة للدائرة. | %80 | الوضع المالي الحالي. |
| | عمل صيانة شاملة لنظام DMAS. | %80 | عدم امتلاك الوزارة Sourcecode. |
| | البدء بحوسبة الملفات الورقية في الأرشيف المركزي. | %10 | عمل وجهد كبير بحاجة لوقت وإمكانات كبيرة. |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | التحديات والمعيقات |
|---|---|---|---|
| | تطوير وتوفير الأنظمة المحوسبة لكافة قطاعات عمل الوزارة<br>تطوير نظام العطاءات المركزية.<br>تطوير نظام المركبات.<br>تطوير نظام التدريب.<br>تطوير نظام المستودعات والمشتريات.<br>تطوير نظام الكفالات المالية. | %75 | أي نظام محوسب يتطلب استخدام فعلي وجاد لإكتشاف الأخطاء التي قد لا تحقق أهداف النظام.<br>عملية التطوير تتطلب موارد مالية وبشرية سواء كان التطوير خارجي أو من خلال كادر الوزارة.<br>الفهم الكامل لعمل الوحدات الإدارية ومتطلباتها من الأنظمة المحوسبة |
| | تطوير موقع الوزارة الإلكتروني | %80 | عدم وجود رؤيا واضحة حول الشكل والمخرجات ومتابعة رفده بالبيانات والأخبار. |
| | تطوير نظام التقديرات والتكاليف | %90 | النظام يعتمد على بيانات تحتاج الى تحديث بشكل دوري. |
| | توفير نظام إدارة الموارد البشرية. | %80 | بعض أجزاء النظام (الأنظمة الفرعية) لا يتوافق مع ما هو مطلوب وهذا يحتاج الى إعادة تطوير.<br>عدم وجود تقييم ومتابعة. |
| | توفير نظام إدارة المشاريع | %90 | النظام يتعامل مع المشاريع وفق مسار عمل وان هذه الحلقة يجب أن تكتمل فإن أي تأخير من أي من أطراف العمل يؤدي الى توقف سير عمل النظام لذلك يحتاج الى متابعة الاستخدام من جميع أصحاب العلاقة. |
| | بناء نظام المعلومات الجغرافية GIS | %80 | النظام يعتمد على المعلومات المكانية وهذا يتطلب متابعة مستمرة برفده بالبيانات وهذا يؤدي الى غياب تكامل البيانات.<br>تكلفة عالية بالتراخيص.<br>ضعف التمويل. |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | التحديات والمعيقات |
|---|---|---|---|
| استقطاب وتعيين الكفاءات والحفاظ عليها | إعداد خطة التنبؤ الوظيفي والإحلال والتعاقب | %80 | |
| | تخطيط وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب موجهة | %35 | ضعف توفر الموازنة المطلوبة للتدريب |
| | تخطيط وتنفيذ برامج رعاية وإيجاد خطة توجيه | %30 | تحديات تتعلق بالموارد المالية وتخفيض الموازنات |
| | تطوير نظام التحفيز | %40 | تحديات تتعلق بالموارد المالية وتخفيض الموازنات |
| تعزيز العلاقات الخارجية | رفع مستوى رضا متلقي الخدمة والشركاء المحليين | %70 | تتعلق بقدرة الوزارات وامكاناتها على تلبية حاجات المستفيدين. |
| | توقيع مذكرات تفاهم وشراكات مع الوزارات الإقليمية والمنظمات الدولية العاملة في القطاعات الخاصة بالوزارة | توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان/ الأردن.<br>توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان/ المغرب. | |
| | تعزيز العلاقة مع المانحين والمستثمرين في قطاعات عمل الوزارة من خلال توقيع اتفاقيات جديدة | اتفاقيات منح المشاريع اعمار غزة ومباني عامة وطرق في المحافظات الشمالية مع الدول التالية (حكومة الكويت،الاتحاد الأوروبي،دولة قطر،بنك التنمية الإسلامي والحكومة التركية). | |
| تقييم وتقويم الأداء المؤسسي الشامل | تطوير واعتماد معايير تقييم داخلية للأداء الفردي المبني على النتائج | %30 | لغايات تتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي للوزارة |
| | تطوير واعتماد معايير تقييم أداء وحدات العمل المبني على النتائج | | |

## • توفير شبكة طرق امنة تلبي احتياجات المواطنين

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | تحديات و معيقات |
|---|---|---|---|
| تنظيم العمل في قطاع الطرق من خلال اعتماد القوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة | متابعة المصادقة على قانون الطرق | لم يتم المصادقة على القانون | تم المصادقة على القانون من مجلس الوزراء و رفعه إلى سيادة الرئيس للموافقه عليه و لم يتم المصادقه عليه و تم إعادته إلى مجلس الوزراء |
| | المشاركة في اعداد نظام الإعلانات على الطرق ومتابعة اقراره | لم يتم العمل | لا يمكن العمل بالنظام قبل إقرار قانون الطرق |
| | المشاركة في اعداد نظام التعديات على الطرق ومتابعة اقراره | لم يتم العمل | لا يمكن العمل بالنظام قبل إقرار قانون الطرق |
| | المشاركة في اعداد مشروع قانون صندوق الطرق ومتابعة اقراره | لم يتم العمل | لا يمكن العمل بالقانون قبل إقرار قانون الطرق |
| | مراجعة المواصفات الفنية للطرق ومتابعة اقرارها | تم أعتماد المواصفات الأردنية بناءً على قرار الحكومة 17 | – |
| | المشاركة في اعداد نظام لتصنيف الطرق ومتابعة اقراره | لم يتم العمل | لا يمكن العمل بالنظام قبل إقرار قانون الطرق |
| | المشاركة في اعداد نظام لترقيم الطرق ومتابعة اقراره | لم يتم العمل | لا يمكن العمل بالنظام قبل إقرار قانون الطرق |
| التخطيط لتطوير قطاع الطرق | المساهمة في تعديل و تطوير المخطط الشامل (Master Plan) لقطاع الطرق | يو جد مخطط شامل للطرق | تم العمل مع وزارة النقل و المواصلات و الجهات الشريكة على إعداد المخطط الشامل و المصادقة عليه من مجلس الوزراء |
| | تقييم وتطوير وتحديث قاعدة بيانات الطرق باستخدام نظام GIS | % 70 | يتم العمل على تحديث البيانات بشكل دوري لكن هناك نقص في الكوادر و عدم التفرغ لتحديث البيانات بالإضافة لنقص اللوجستيات (سيارات أجهزة ) و التي زادت بسبب الأزمة المالية في 2019 و تقليص الموازنة لم يتم العمل على تحديث كافة الشبكة. |
| | | % 70 | يتم العمل على تحديث البيانات بشكل دوري لكن بسبب الأزمة المالية في 2019 و تقليص الموازنة لم يتم العمل على تحديث كافة الشبكة. |
| | | % 80 | يتم أستخدام نظام GIS من خلال جزء كبير من طاقم الإدارة و يتم تعميم العمل على كافة إدارات الوزارة |
| | استكمال إعداد دليل لمعايير تحديد أولويات تطوير وصيانة الطرق | لا يوجد دليل معتمد لتحديد أولويات التطوير والصيانة | لا يوجد موازنات |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | تحديات و معيقات |
|---|---|---|---|
| | إعداد الخطط و البرامج التفصيلية و تحديد الموازنات | يوجد خطة مربوطه مع الموازنات | تم العمل على ربط الخطة الأستراتيجية بالموازنة و بمقدار المخصصات المالية التي تقدمها وزارة المالية |
| | إعداد خطة لتحديث قاعدة بيانات الجسور والأنفاق والعبارات وتصميمها | تم تحديث جزئي للعبارات و مواقعها | لم يتم عمل إي تصميم للعبارات و الجسور بسبب عدم توفر البيانات عن الحصاد المائي و عدم وجود خبرات في هذا المجال |
| تنفيذ الخطط والبرامج و تطويرها | إعداد التصاميم ووثائق العطاءات للمشاريع التطويرية في البرامج والخطط | 3 مشاريع | تم طرح عطائين للتصميم في 2018 لتصميم 46.27 كم ل 13 طريق في محافظات مختلفة و بسبب الأزمة المالية لم يتم طرح عطاءات في العام 2019 , بالإضافة لمشروع بتمويل البنك الأسلامي للتنمية تم طرحه في العام 2019 لكن لم يتم ترسية العطاء و تم طرحه مره أخرى في العام 2020 |
| | | طرح 63 مشروع | لم يتم طرح عطاءات من خلال وزارة المالية في العام 2019 بسبب الأزمة المالية |
| | تنفيذ المشاريع من إعادة تاهيل و إنشاء و صيانة للطرق حسب الخطط | 39 مشروع منتهي | يتم العمل على تنفيذ 24 مشروع منها 17 مشروع بتمويل من وزارة المالية تم طرحها في العام 2018 لم تكتمل بسبب الأزمة المالية في العام 2019 و 6 مشاريع بتمويل البنك الأسلامي للتنمية و مشروع لصالح ديوان الموظفين |
| تعزيز قدرة الوزارة على صيانة شبكة الطرق | تنظيم عمليات إدارة صيانة الطرق | لا يوجد أدلة عمل واضحة | لا يوجد موازنات |
| | | لا يوجد تعليمات واضحة | لا يوجد موازنات |
| | | يوجد خطط عمل | لا يوجد تمويل لتنفيذ اعمال الصيانة من خلال وحدات الصيانة من عام 2018 –2019 حيث يتم رصد احتياجات الصيانة كل عام |
| | تأمين وزيادة موازنات تنفيذ برامج صيانة الطرق والحفاظ عليها | 9,000,000 شيكل | تم تخصيص هذه الموازنة في العام 2017 و لم يتم تخصيص إي موازنة لصيانة الطرق في الأعوام 2018–2019 |
| | تأمين موازنات خاصة لرفع مستوى السلامة المرورية على جميع المقاطع الخطرة | 1,500,000 | تم تخصيص هذه الموازنة في العام 2017 و لم يتم تخصيص إي موازنة لصيانة الطرق في الأعوام 2018–2019 |
| | تطوير وحدات صيانة الطرق في المديريات ( محافظة جنين, محافظة طولكرم, محافظة اريحا, محافظة الخليل, محافظة نابلس, محافظة رام الله و البيرة) | 40 % | تم تزويد المديريات الجديدة ببعض العدد اليدوية و المعدات البسيطه و تقديم بعض التدريب لكن تعاني الوحدات بشكل عام من نقص في العمال و التدريب والمعدات الثقيلة و المقرات بالإضافة للمواد المستخدمة في تنفيذ أعمال الصيانة و كل ذلك بسبب نقص التمويل |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | تحديات و معيقات |
|---|---|---|---|
| تعزيز قدرات الوزارة الفنية واللوجستية | الأستمرار في تزويد وحدات صيانة الطرق بالآليات والمعدات اللازمة للقيام بعملها | صفر | بسبب عدم كفاية الموازنة تم تزويد مديرية نابلس بمعدة واحدة فقط يتم أستخدامها أحياناً للعمل مع وحدة الصيانة |
| | الصيانة الشاملة لآليات الوزارة الثقيلة وزيادة عدد ما تمتلكه الوزارة من آليات ومعدات | يتم عمل صيانة مستمرة للآليات | عدد كبير من المعدات الموجودة قديم و تعتبر عمليات الصيانة غير مجدية |
| | | 2 | لم يتم تخصيص موازنة لتوفير معدات في الاعوام 2018–2019 |
| | توفير أجهزة مساحة حديثة و أجهزة GPS | جهاز مساحة و جهاز GPS | عدم كفاية الموازنات |
| | إعداد خطط عمل فرق طوارىء الشتاء | خطة عمل فرق طوارئ الشتاء | – |

- **دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم**

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات | نسبة الانجاز | تحديات ومعيقات |
|---|---|---|---|
| تنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية | اعادة بناء المنازل المهدمه | %70.7 | عدم توفر التمويل من الدول المانحه لإستكمال الأعمال |
| | اصلاح المنازل المتضرره | %64 | |
| تاهيل منازل للاسر المهمشة والضعيفةمع اعطاء الأولويه للأسر التي ترأسها امرأه | اعادة بناء واصلاح 41 منزل للحالات الإنسانيه في المحافظات الشماليه | % 100 | |
| انجاز الإطار المكتمل لإنشاء صندوق الإسكان والمستجيب للنوع الإجتماعي | اعداد مسودة قانون صندوق الاسكان | % 100 | |
| اطلاق برنامج للاسكان الميسر لتوسيع فرص الحصول على سكن لائق وميسر بما في ذلك الاسر المهمشة والأسر التي تعيلها النساء | اعداد الإطار العام والعمل على اعداد الشروط المرجعيه تمهيدا لإعداد برنامج للإسكان الميسر | % 60 | عدم تخصيص موازنات لقطاع الإسكان، نقص الموارد البشريه |
| | دراسة مسودة إعلان الإتحاد من اجل المتوسط (UfM)للتنميه الحضريه والإسكان والبنيه التحتيه في دول الإتحاد وتقديم الملاحظات، التوقيع على الإعلان النهائي مع وزارة الحكم المحلي | % 100 | |
| | اعداد تقرير عن الاسكان الميسر في فلسطين بناء على طلب الاتحاد من اجل المتوسط (UfM) لتقييم واقع الاسكان في دول الاتحاد المتوسط | % 100 | |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات | نسبة الانجاز | تحديات ومعيقات |
|---|---|---|---|
| | اعداد ملخص لثلاثة مشاريع اسكانيه والتكلفه الماليه المقدره وتقديمها الى الاتحاد من اجل المتوسط (UfM) | % 100 | |
| | المشاركة في الفريق الوطني لقيادة وتنيسق الجهود لتنفيذ خطة الامم المتحده للتنمية المستدامه 2030 وما نتج عنها من إعداد لأجندة السياسات الوطنيه 2017 – 2022 وتحديد للغايات والأهداف والمؤشرات لقطاع الإسكان | % 100 | |
| | المشاركه في اعداد تقرير الحاله للهدف 11 والهدف 9 من اهداف التنميه المستدامه 2030 بالشراكه مع وزارتي الحكم المحلي والإقتصاد الوطني | % 100 | |
| | المشاركه في إعداد الخطه التنفيذيه لقطاع الإسكان في القدس 2018 – 2022 | % 100 | |
| | العمل على تسجيل الشقق في المشروع النمساوي لاكثر من 100 مستفيد ( طابو ) انهو الاقساط المطلوبة منهم | % 80 | عدم استكمال المستفيدين تقديم المستندات المطلوبه |
| | متابعات واتصالات عديدة مع الجهات ذات العلاقة للحث على البدء في اصدار قانون تمويل الرهن العقاري | بانتظار المصادقة على اصدار القانون | |
| | اعتماد تقرير التخمين الموحد وتعميمه على كافة المخمنين المرخصين والتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص | % 100 | |
| | مراجعة تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم 3 لسنة 2012 مع دائرة الشؤون القانونية في الهيئة. | | |
| | استمرار التعاون والتنسيق مع سلطة الاراضي الفلسطينية في المواضيع ذات الاهتمام المشترك وبما يخدم تطور قطاع تمويل الرهن العقاري وتنميته | | |
| | عقد دورتين تدريبيتين مع نقابة المهندسين الفلسطينيين، لتأهيل المتقدمين للحصول على رخصة مزاولة نشاط التخمين العقاري | | |
| | استمرار التعاون مع سلطة النقد الفلسطينية ومن خلال مجموعة مختارة من المخمنين العقاريين المرخصين بالإعداد والتحضير لاحتساب مؤشر اسعار المساكن | العمل جاري | |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات | نسبة الانجاز | تحديات ومعيقات |
|---|---|---|---|
| | تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 16 مستفيد لبناء منازل للأسر الفلسطينية ذات الدخل المحدود في القدس<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 4 مستفيدين لشراء منازل للأسر الفلسطينية ذات الدخل المحدود في القدس<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 1 مستفيد لترميم منازل للأسر الفلسطينية ذات الدخل المحدود في القدس<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 99 مستفيد لبناء منازل للأسر ذات الدخل المحدود في الضفه<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 36 مستفيد لتشطيب منازل للأسر ذات الدخل المحدود في الضفه<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 29 مستفيد لتشطيب منازل للأسر ذات الدخل المحدود في غزه<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 159 مستفيد لبناء منازل للأسر ذات الدخل المحدود في غزه<br><br>تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل لـ 38 مستفيد لتشطيب منازل للأسر ذات الدخل المحدود في غزه<br><br>منح قروض صغيرة لتمويل نظم طاقة بديلة للوحدات السكنية لـ 7 مستفيدين في غزه | % 100 | |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات | نسبة الانجاز | تحديات ومعيقات |
|---|---|---|---|
| إنشاء مساكن اقتصاديه للاسر متوسطة الدخل مع مراعاة النوع الإجتماعي | دراسة 20 موقع لأراضي حكوميه وتحديد 4 مواقع منها لأغراض تنفيذ مشاريع اسكانيه ميسره عليها | % 100 | |
| | اعداد التصاميم الأوليه لحي سكني على اراضي خاصه في محافظة الخليل ( Master Plan)/ اسكان قلقس | | |
| | اعداد مقترح لمشروع اسكاني في اريحا/ توفير قسائم اراضي على ارض حكوميه في الديوك الفوقا | | |
| | اعداد مخطط هيكلي لمشروع اسكان جفنا /قطعة ارض حكوميه/ جفنا/ رام الله وتقديمه للجنه العليا الخاصه بمشروع إسكان موظفي القطاع العام | | |
| توسيع فرص الحصول على سكن لائق لجمعيات اسكانية تعاونية في المحافظات الشمالية مع مراعاة النوع الإجتماعي | شق طرق وتسويه مواقع وحفر لتركيب خطوط مياه لخمس جمعيات اسكانيه تعاونيه | %100 | |
| | شق وتعبيد الطرق لجمعية الافق التعاونية الاسكانية / نابلس | | |
| | توفير التمويل والحماية لمشاريع الاسكان التعاوني في المناطق المستهدفة في القدس ومناطق «ج» بمساندة الدول والمؤسسات المانحة<br>السداد الميسر لقروض الاسكان بما يراعي القدرات المالية للاعضاء مهما بلغت وحتى يستطيعوا العيش بكرامة<br>بالتنسيق مع الاتحاد ووزارة شؤون القدس، موافقة مجلس الوزراء على النظام المقدم من وزارة شؤون القدس لدعم المقدسيين ومتابعة الاتحاد مع الجمعيات الاعضاء في القدس للاستفادة من الدعم الخاص بالاسكان التعاوني<br>تسويق مشروع اسكان للازواج الشابة لدى الجهات المانحة بعد انجز دراسة كاملة لمشروع دعم بناء 100 وحدة سكنية للأزواج الشابة من ذوي الدخل المحدود (ايجار منتهي بالتمليك)<br>دراسة ودعم استكمال 217 وحدة سكنية متعثرة البناء في الجمعيات التعاونية للاسكان الحاصلة على رخص بناء | %100 | |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات | نسبة الانجاز | تحديات ومعيقات |
|---|---|---|---|
| | أنجز الإتحاد بالتعاون مع مؤسسة اريج مشروع معالجة المياه العادمة (جمعية موظفي جامعة الخليل)<br>عقد ورشة عمل لدعم المرأة التعاونية خاصة في الهيئات العامة للجمعيات ومجالس الإدارة<br>بناء البنية المؤسسية للاتحاد<br>يقوم الاتحاد بتنفيذ مشروع لانتاج الطاقة الكهربائية من خلال محطة للطاقة الشمسية | | |
| | تمويل منح لتطوير البنية التحتية لـ 46 عضوا ضمن جمعيات إسكان في القدس | %100 | |
| انجاز الاطار المكتمل للمخطط الاسكاني العام | اعداد الإطار العام للمخطط الإسكاني العام والعمل على اعداد الشروط المرجعيه تمهيدا للعمل على اعداد المخطط | %60 | عدم تخصيص موازنات لقطاع الإسكان، نقص الموارد البشريه |
| | اعداد الاهداف ومصفوفة المؤشرات المتعلقه بأطلس التنميه مع فريق من الحكم المحلي ومركز الاحصاء وبرنامج الامم المتحده للمستوطنات البشريه | %100 | |
| | اعداد الدراسة عن الحاجة السكنية في محافظات الوطن حتى العام 2030 | %100 | |
| | العمل على تحديث بيانات تقرير حالة قطاع الإسكان | %60 | توفر البيانات المطلوبه |
| | العمل على تطوير وتحديث الموقع الالكتروني لنظم المعلومات الجغرافية الخاص بالوزاره | عمل تطويري مستمر | |
| | متابعة العمل على اعداد خارطة محدثه للطرق الخاصه بوزارة الأشغال العامه والإسكان في فلسطين | عمل مستمر | |
| | المشاركه في دراسة شروط مرجعية التقرير حول البيئة في فلسطين | العمل جاري | |
| | المشاركه في اعداد تقرير "مشروع دعم تنفيذ المساهمات المحدده وطنيا | %100 | |
| | اعداد مخططات هيكلية لعدد 7 من البلديات والمجاورات السكنية بمشاركه مجتمعية تم تخطيطها على المستوى التفصيلي في غزه<br>بناء القدرات في مجالات التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية وإدارة المشاريع وبرامج العمل اليومي لعدد 5 من البلديات في غزه<br>انشاء حدائق امنه وشاملة بمشاركة مجتمعية وبطريقة ابتكارية لـ 3 تجمعات سكنيه في غزه<br>بناء القدرات في مجالات التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية وإدارة المشاريع وبرامج العمل اليومي لـ 57 من الأسر المعدومه | %100 | |

## • توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | التحديات والمعيقات |
|---|---|---|---|
| توفير البيئة التنظيمية والتشريعية | اعتماد مواصفات عامة للمباني والمرافق العامة ومواصفات خاصة وفق طبيعة الاستخدام | %30 | اعتبارات بعدم استكمال حصر المواد المتعلقة بقطاع الإنشاءات |
| | إعداد نظام لإدارة وصيانة المباني والمرافق العامة ومتابعة اقراره | %10 | عدم إكتمال حصر البيانات عن المباني الحكومية وتعديل الهيكل التنظيمي للوزارة |
| وضع خطط وبرامج خاصة بإنشاء وصيانة المباني والمرافق العامة | استكمال وتحديث قاعدة بيانات للمباني والمرافق العامة | %30 | حجم المهمة بحاجة الى جهود إضافية في مجال العمل |
| | إعداد الدراسات الأولية وتحديد الاحتياجات والأولويات المتعلقة بإنشاء وصيانة المباني والمرافق العامة | %30 | عدم إكتمال حصر جميع المباني الحكومية |
| | تخصيص موازنات محددة لإنشاء وإدارة وصيانة المباني والمرافق العامة | %40 | موازنة الطوارئ لعام 2019–توقف المنحة الأمريكية |
| تصميم وإنشاء مباني ومرافق عامة تتوافق مع الاحتياجات | إعداد التصاميم اللازمة لإنشاء وصيانة المباني الحكومية والمرافق العامة | 99 مبنى منجزة بالكامل<br>17 مبنى قيد الإنجاز | موازنة الطوارئ لعام 2019 |
| | وضع واعتماد خطط الصيانة للمباني والمرافق العامة | %30 | عدم اكتمال إعداد النظام الخاص بإدارة وصيانة المباني –موازنة الطوارئ 2019 |
| | تنفيذ أعمال بناء وصيانة للمباني والمرافق العامة | 106مبنى | موازنة الطوارئ لعام 2019 |

| دعم وتطوير قطاع الانشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني | | | |
|---|---|---|---|
| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | تحديات و معيقات |
| إقرار القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بعمل الوزارة | استكمال ومتابعة إقرار وإصدار قانون نقابة المهندسين و قانون اتحاد المقاولين | لم يتم المصادقة على القانون | |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | التحديات والمعيقات |
|---|---|---|---|
| | تحديث وتطوير تعليمات تصنيف المقاولين وتأهيل المكاتب الاستشارية | لم يتم اصدار نسخة محدثة من لكل من تعليمات تصنيف المقاولين او تأهيل المكاتب الاستشارية | |
| | استكمال إجراءات انشاء مجلس تنظيم قطاع الإنشاءات | لم يتم وضع مسودة القانون تنظم عمل المجلس | |
| | وضع التعليمات الفنية الإلزامية وكودات البناء | تم تحديث عدد 2 من التعليمات الفنية الالزامية | |
| ضبط وتحسين الجودة في الصناعات الإنشائية | تطويرمختبر الوزارة المركزي المعياري | قامت دائرة المختبرات وضبط الجودة بعمل ما يقارب 90 فحص لسنة 2019 و التغطية تشمل 6 محافظات | |
| | | تمت ترسية عطاء لشراء أجهزة فحص الاسفلت خلال 2019 | |
| | وضع الكودات لمختلف أعمال الإنشاءات والبناء | البدء باعتماد كود البناء العربي | |
| | وضع المواصفات الفنية الإلزامية المتعلقة بقطاع الإنشاءات وإجراءات السلامة العامة اللازمة لذلك | تم انجاز عدد 2 من التعليمات الفنية الالزامية | |

| الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) | الإنجازات | التحديات والمعيقات |
|---|---|---|---|
| تطبيق نظام الشراء في مجال الأشغال العامة والخدمات الهندسية | اعداد خطة الشراء السنوية | تم اعداد خطة لشراء السنوي مع دائرة المشتريات واللوازم حسب قانون نظام الشراء العام | |
| | ادارة حساب الوزارة على البوابة الإلكترونية الموحدة للمشتريات العامة | تم انشاء الموقع و تفعيله و تعميمه | |
| | تطوير وتدريب العاملين في مجال عطاءات الأشغال العامة والخدمات الهندسية | دورة قانون الشراء– تطبيقات الشراء–2017<br><br>دورة التقديرات و التكاليف– 2017<br><br>دورة الشراء و التعاقد–2018<br><br>دورة قانون الشراء–2018<br><br>دورة التحكيم – 2019 / دورة الفيديك –2019 / دورة قانون الشراء –2019<br><br>دورة البوابة الالكترونية للشراء العام 2019– | |

# القسم الثاني

## الإطار الاستراتيجي

# القسم الثاني

## الإطـــار الاستراتيجـــي

### الرؤيـــة

تسعى وزارة الأشغال العامة والإسكان خلال الأعوام القادمة 2021–2023 إلى تحقيق رؤيتها التي تجسد الوضع المستقبلي الذي تطمح إلى الوصول إليه وذلك بالتشارك مع الأطراف أصحاب العلاقة، حيث تتمثل رؤية الوزارة بما يلي:

التميز في قيادة قطاعي البنى التحتية والإسكان بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لدولة فلسطين

### الرســـالـة

تطمح وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى تحقيق رؤيتها السابقة من خلال التركيز على الجوانب الواردة في رسالتها والمتمثلة في:

تحسين جودة حياة المواطن الفلسطيني من خلال تطوير التشريعات والسياسات الناظمة لقطاعات الطرق والإسكان والمباني العامةوالإنشاءات، وتخطيط وتنظيم وتنفيذ المشاريع المرتبطة بها بكفاءة وفعالية وفق المعايير والمواصفات العالمية، بما يحقق الاستثمار الشامل في هذه القطاعات بالتعاون مع الجهات الشريكة والمستفيدة في فلسطين والخارج.

## القيـــــم

انطلاقاً من إيمان الوزارة بأن قيم المؤسسة تعتبرعنصرا رئيسيا في تحقيق رؤيتها ورسالتها وتوجيه عملها، قامت الوزارة بتحديد خمسة قيم مؤسسية كما يلي:

## الأهـداف الاستراتيجيـة

عملت وزارة الأشغال العامة والإسكان على وضع أهدافها الاستراتيجية بالاستناد إلى النتائج التي ترغب الوزارة في تحقيقها خلال الأعوام 2021–2023 في ظل الموارد المتاحة، وبالاستناد أيضاً إلى دراستها لنقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية، وبناءً عليه تم التوافق على أن تتركز الأهداف الاستراتيجية حول خمسة محاور هي: التطوير المؤسسي، وقطاع الإسكان، وقطاع الطرق، وقطاع المباني العامة، وقطاع الإنشاءات.

وبعد تحديد المحاور تم العمل على صياغة الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| التطوير المؤسسي | • تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان. |
| قطاع الطرق | • توفير شبكة طرق آمنة وفعالة تلبي احتياجات المواطنين. |
| قطاع الإسكان | • دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم. |
| قطاع المباني العامة | • توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة. |
| قطاع الإنشاءات | • دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني. |

## الاستراتيجيات والتدخلات

بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة سابقاً، تم تحديد الاستراتيجيات (السياسات) والتدخلات المرتبطة بها من برامج وأنشطة سيتم العمل على تنفيذها خلال الأعوام 2021–2023 للوصول إلى الأهداف المرجوة . وتجدر الإشارة إلى أنه عند تحديد التدخلات تم مراعاة الواقعية، كما وتم الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعيقات التي قد تحول دون تنفيذ تلك التدخلات، وبناءً عليه كانت الاستراتيجيات والتدخلات كما هو مبين في الجداول أدناه.

### الهدف الاول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان

جدول رقم3. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الأول

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| 1 | تقييم وتقويم الخطة الاستراتيجية | متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية 2021–2023 وإنجاز الخطط القطاعية والتشغيلية. |
| 2 | تطوير أنظمة العمل | تحليل الهيكل التنظيمي المعتمد وبطاقات الوصف الوظيفي وموائمتهم مع احتياجات العمل |
| | | استكمال وتطوير واعتماد وتعميم أدلة إجراءات العمل |
| | | اعتماد دليل إدارة المخاطر |
| | | جدول تشكيلات الوظائف |
| | | اعداد خطة الاحلال والتعاقب |
| | | تخطيط وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب موجهة |
| | | تخطيط وتنفيذ برامج رعاية وإيجاد خطة توجيه |
| | | تطوير خطط التحفيز المادي والمعنوي |
| 2 | تطوير إدارة المعرفة | تطوير نظام إدارة الأصول |
| | | تطوير نظام التوثيق |
| | | تطوير المكتبات الأرشيفية |
| | | بناء الأرشيفات الفرعية |

جدول رقم3. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الأول

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| | | تطوير نظام الموارد البشرية |
| | | تطوير نظام إدارة المشاريع |
| | | تطوير تجهيزات مختبر الوزارة المركزي |
| | | تطوير تجهيزات نظام المعلومات الجغرافية GIS |
| 3 | تقييم وتقويم الأداء المؤسسي الشامل | تطوير واعتماد معايير تقييم داخلية للأداء الفردي المبني على النتائج |
| | | تطوير واعتماد معايير تقييم أداء وحدات العمل المبني على النتائج |
| | | تطوير واعتماد نظام تدقيق ورقابة ومعايير تقويم فعال لقطاعات عمل الوزارة |
| | | إصدار تقارير ونشرات دورية لمخرجات العمل |
| 4 | تعزيز وتطوير الخدمات العامة | تنفيذ أعمال صيانة المقر الرئيسي وتطوير مرافقه العامة |
| | | تطوير وتوفير الأنظمة المحوسبة والمعدات لكافة قطاعات عمل الوزارة |
| | | تطويروتحديث موقع الوزارة الإلكتروني |
| | | تطوير نظام الاتصالات الداخلية والخارجية |
| | | رفع مستوى رضا متلقي الخدمة والشركاء المحليين |
| | | توقيع مذكرات تفاهم وشراكات مع الوزارات الإقليميةوالمنظمات الدولية العاملة في القطاعات الخاصة بالوزارة |
| | | تعزيز العلاقة مع المانحين والمستثمرين في قطاعات عمل الوزارة من خلال توقيع اتفاقيات جديدة |
| | | |

## الهدف الثاني: توفير شبكة طرق آمنة وفعالة تلبي احتياجات المواطنين

جدول رقم 4. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الثاني

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| 1 | تنظيم العمل في قطاع الطرق من خلال اعتماد القوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة | اصدار و إقرار قانون الطرق |
| | | اعداد نظام الإعلانات على الطرق ومتابعة اقراره |
| | | إعداد نظام التعديات على الطرق ومتابعة اقراره |
| | | إعداد مشروع قانون صندوق الطرق ومتابعة اقراره |
| | | مراجعة المواصفات الفنية للطرق ومتابعة اقرارها |
| | | إعداد نظام لتصنيف الطرق ومتابعة اقراره |
| | | إعداد نظام لترقيم الطرق ومتابعة اقراره |
| 2 | التخطيط لتطوير قطاع الطرق | متابعة تنفيذ المشاريع في المخطط الشامل (Master Plan) لقطاع الطرق وتحديث الخطط |
| | | تقييم وتطوير وتحديث قاعدة بيانات الطرق باستخدام نظام GIS |
| | | استكمال إعداد دليل لمعايير تحديد أولويات تطوير وصيانة الطرق |
| | | إعداد الخطط الأستراتيجية للطرق تتضمن المشاريع المنوي تنفيذها و ربطها بالموازنات اللازمة |
| | | تحديث قاعدة بيانات الجسور والأنفاق والعبارات وتصميمها |
| 3 | تنفيذ الخطط والبرامج التطويرية و المساهمة في تنفيذ برامج العناقيد | إعداد التصاميم ووثائق العطاءات للمشاريع التطويرية في البرامج والخطط |
| | | تنفيذ المشاريع من إعادة تاهيل و إنشاء و صيانة للطرق حسب الخطط |
| | | شق الطرق الزراعية و طرق الأسكانات و الطرق الواصلة للمناطق المهمشة بإستخدام معدات الوزارة |

جدول رقم 4. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الثاني

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| 4 | تعزيز قدرة الوزارة على صيانة شبكة الطرق | تنظيم عمليات إدارة صيانة الطرق |
| | | تأمين وزيادة موازنات تنفيذ برامج صيانة الطرق والحفاظ عليها |
| | | تأمين موازنات خاصة لرفع مستوى السلامة المرورية على جميع المقاطع الخطرة |
| 5 | تعزيز قدرات الوزارة الفنية واللوجستية | تزويد وحدات صيانة الطرق بالآليات والمعدات اللازمة للقيام بعملها |
| | | الصيانة الشاملة لآليات الوزارة الثقيلة وزيادة عدد ما تمتلكه الوزارة من آليات ومعدات |
| | | توفير أجهزة مساحة حديثة |
| | | إعداد خطط عمل فرق طوارىء الشتاء |
| | | الاستجابة لتوجيهات الحكومة للتعامل مع جائحة كورنا بتفعيل المناطق المغلقة و تجهيز مناطق الحجر المفتوحة و المشاركة في لجان الطوارىء |

## الهدف الثالث: دعم وتطوير قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم

جدول رقم5. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الثالث

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| 1 | تنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية | الإستمرار في اعادة بناء واصلاح المساكن المهدمه والمتضرره جراء الاحتلال |
| 2 | تاهيل منازل للاسر المهمشة والضعيفة واعطاء الأولويه للأسر التي ترأسها امرأه | تأهيل منازل الاسر المهمشة والضعيفة لعدد 30 أسرة في المحافظات الشمالية |
| | | تأهيل منازل الاسر المهمشة والضعيفة لعدد 1000 أسرة في المحافظات الجنوبيه |
| 3 | انجاز الإطار المكتمل لإنشاء صندوق الإسكان والمستجيب للنوع الإجتماعي | صياغة واقرار قانون صندوق الإسكان ووضع الآليات التنفيذيه |
| 4 | اطلاق برنامج للاسكان الميسر لتوسيع فرص الحصول على سكن لائق وميسر بما في ذلك الاسر المهمشة والأسر التي تعيلها النساء | اعداد برنامج الإسكان الميسر |
| | | اعداد الاطار التنظيمي للعلاقة مع القطاع الخاص لتنفيذ الشراكة |
| | | بناء 1000 وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص في محافظات الخليل، بيت لحم، اريحا، طوباس، رام الله |
| 5 | انشاء مساكن اقتصاديه للاسر متوسطة الدخل مع مراعاة النوع الإجتماعي | الاستمرار في انشاء مساكن ميسرة في المحافظات الجنوبية |
| | | إعداد المخططات الأوليه لمواقع سكنيه في في منطقة الأغوار |
| | | تحديد مواقع سكنيه في المحافظات الشمالية (القدس ونابلس وقلقيليه وجنين وطولكرم وسلفيت) |
| | | إعداد المخططات الأوليه للمواقع السكنيه في المحافظات الشماليه (القدس ونابلس وقلقيليه وجنين وطولكرم وسلفيت) |
| | | اعداد وطرح عطاءات التصميم لبناء 100 وحدة سكنية |
| | | اعداد دراسات وابحاث اجتماعيه واقتصاديه للمواقع الإسكانيه المحدده |
| 6 | توسيع فرص الحصول على سكن لائق لجمعيات اسكانية تعاونية في المحافظات الشمالية مع مراعاة النوع الإجتماعي | تمكين 6 جمعيات اسكانية تعاونية من خلال شق وتعبيد الطرق الداخلية في محافظات رام الله والخليل وجنين وبيت لحم |
| 7 | انجاز الاطار المكتمل للمخطط الاسكاني العام | اعداد المخطط الاسكاني العام |
| | | لمحة عامة سنوية عن قطاع الإسكان |

## الهدف الرابع: توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة

جدول رقم6. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الرابع

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| 1 | توفير البيئة التنظيمية والتشريعية | اعتماد مواصفات عامة للمباني والمرافق العامة ومواصفات خاصة وفق طبيعة الاستخدام |
| | | إعداد نظام لإدارة وصيانة المباني والمرافق العامة ومتابعة اقراره |
| 2 | توفير قاعدة بيانات للمباني الحكومية والمرافق العامة | استكمال وتحديث قاعدة بيانات للمباني والمرافق العامة |
| 3 | وضع خطط وبرامج خاصة بإنشاء وصيانة المباني والمرافق العامة | إعداد الدراسات الأولية وتحديد الاحتياجات والأولويات المتعلقة بإنشاء وصيانة المباني والمرافق العامة |
| | | تخصيص موازنات محددة لإنشاء وإدارة وصيانة المباني والمرافق العامة |
| 4 | تصميم وإنشاء مباني ومرافق عامة تتوافق مع الاحتياجات ومواءمتها مع النوع الإجتماعي | إعداد التصاميم اللازمة لإنشاء وصيانة المباني الحكومية والمرافق العامة |
| | | وضع واعتماد خطط الصيانة للمباني والمرافق العامة |
| | | تنفيذ أعمال بناء وصيانة للمباني والمرافق العامة |

## الهدف الخامس: دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني

جدول رقم7. الاستراتيجيات والتدخلات – الهدف الخامس

| الرقم | الاستراتيجيات (السياسات) | التدخلات (البرامج والأنشطة) |
|---|---|---|
| 1 | إقرار القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بعمل الوزارة | استكمال ومتابعة قانون نقابة المهندسين |
| | | تحديث وتطوير تعليمات تصنيف المقاولين |
| | | تحديث وتطوير تعليمات تأهيل المكاتب الاستشارية |
| | | التحضير لانشاء مجلس تنظيم قطاع الإنشاءات |
| | | تحديث و إضافة مواصفات فنية إلزامية متعلقة بقطاع الإنشاءات وإجراءات السلامة العامة اللازمة لذلك |
| | | اعتماد كودات لمختلف أعمال الإنشاءات والبناء |
| | | اصدار مسودة قانون ينظم عمل المختبرات لفحص المواد الانشائية |
| 2 | ضبط وتحسين الجودة في المواد والصناعات الإنشائية | التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لمراقبة وضبط جودة المواد الإنشائية |
| | | وضع آلية مراقبة وضبط جودة المشاريع الانشائية في الوزارة |
| | | وضع آلية للرقابة على الخرسانة الجاهزة الطرية والاسفلت |
| | | تطوير عمل مختبر الوزارة المركزي المعياري |
| | | انجاز إجراءات اعتماد مختبر الوزارة المركزي المعياري |
| | | تنظيم ممارسة الأعمال الداخلة في أعمال الإنشاءات للمقاولين غير المسجلين في النقابات |
| | | الاعداد لانشاء مركز تطوير الصناعات الانشائية وتطوير مكتبة خاصة بالمواد والصناعات الانشائية |
| 3 | دعم وتشجيع المنتج المحلي | تحديث قاعدة بيانات للصناعات الإنشائية المحلية وتعميمها |
| | | الرقابة على الالتزام باستخدام المنتج المحلي من المواد الإنشائية |
| | | تشجيع الاستثمار في الصناعات الإنشائية واستخدام البدائل المنتجة محلياً ذات المواصفات العالمية |
| 4 | إعداد دراسات و ابحاث لتطوير قطاع الاشغال العامة و الاسكان | القيام بدراسة اثر جائحة كورنا على قطاع الاشغال العامة و الإسكان |
| | | القيام بدراسة حول التحويل لسوبربيف بدل من المارشال عند تصميم الخلطات الاسفلتية |
| | | القيام بدراسة أثر المطبات على الاسفلت و حركة المرور |

# القسم الثالث

## التحليل الخارجي

# القسم الثالث

## التحليـل الخارجـي

يعتبر تحليل تقرير المراجعة النصفية لأجندة السياسات الوطنية 2017–2022 بما يشمل المصفوفة المحدثة للأولويات والتدخلات السياساتية، وكذلك الخطط القطاعية والعبر قطاعية ذات العلاقة والتي تعكس الأولويات المستجدة للحكومة أحد الخطوات التي تم القيام بها ضمن التحليل الخارجي المرتبط بتحديث الخطة الاستراتيجية لوزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث تم الاستناد إلى هذا التحليل بالإضافة إلى التحليلات الأخرى عند تحديد وتحديث التدخلات الخاصة بالوزارة للأعوام 2021–2023. هذا ويركز التحليل على التدخلات السياساتية ذات العلاقة والواردة في كل من؛ أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية واجراءات الموازنة ذات الصلة ،والخطة القطاعية لوزارة النقل والمواصلات 2017–2022، والسياسات الوطنية للإسكان في فلسطين للعام 2013 والخطة الإستراتيجية القطاعية للإسكان 2017–2022 والخطة الحضرية الجديدة/اعلان كيتو 2016–2036 وخطة التنمية المستدامة 2030 بالاضافة للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وفيما يلي عرض لأهم مخرجات مراجعة تلك الوثائق.

### أجندة السياسات الوطنية المحدثة 2019–2022

تحدد أجندة السياسات الوطنية «خطة التنمية الوطنية الرابعة « التوجهات الإستراتيجية والأولويات السياساتية التي تتسم بالواقعية للمرحلة القادمة لإنهاء الإحتلال الإستيطاني على أرضنا الفلسطينية وتعزيز صمود أبناء شعبنا وترسيخه وتمكين المؤسسات العامة من ممارسة صلاحياتها المنوطة بها بإحتضان أجندة تركز على المواطن أولاً ، وتبذل كل ما في وسعها للإرتقاء بمستوى حياة أبناء شعبنا ونوعيتها وحصولهم على خدمات ذات جودة وتوفير فرص عمل في القطاع الخاص وتوفير الحماية الواجبة للفئات الضعيفة والمعوزة ، ولتحقيق ذلك فقد تم العمل على هذه الخطة بالشراكة الكاملة والجهد الجماعي للمؤسسات الحكومية الشريكة من حيث الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والشركاء الدوليين في مجال التنمية .

- **المحاور الرئيسية الثلاث التي تطرقت لها أجندة السياسات الوطنية**

تطرقت أجندة السياسات الوطنية في إطار المراجعة النصفية، إلى ثلاثة محاور رئيسية، «إنهاء الاحتلال ، الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة ، التنمية المستدامة « ، ويشمل كل محور منها على عدد من الأولويات الوطنية والأولويات والتدخلات السياساتية على النحو التالي :-

- المحور الأول: إنهاء الاحتلال
- الانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة نحو الاستقلال ، الوحدة الوطنية، تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين .
- المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة
- الحكومة المستجيبة للمواطن ، الحكومة الفعالة .
- المحور الثالث: التنمية المستدامة

الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال وتحقيق الإستقلال الإقتصادي ، العدالة الإجتماعية وسيادة القانون ، تعليم جيد وشامل للجميع ، تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع ، مجتمع قادر على الصمود والتنمية .

جدولرقم8. التدخلات والسياسات التي تتقاطع مع عمل الوزارة

| المحور | الأولويه الوطنية | السياسه الوطنية | التدخلات |
|---|---|---|---|
| انهاء الاحتلال | الوحده الوطنيه | تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني: ارض واحده، شعب واحد | اعادة توحيد المحافظات الشماليه والجنوبيه وتنفيذ خطة اعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبيه |
| | تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين | تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين | تطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين لا سيما مع الدول العربية. |
| الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامه | الحكومه المستجيبه للمواطن | الإرتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن | تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال. |
| | | | تعزيز الشراكه والتكامليه في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكوميه والقطاع الخاص |
| | | | الإدارة الشاملة للأراضي ( استكمال تسجيل الاراضي، الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة، الاستخدام الأمثل للأراضي). |
| | | تعزيز المساءلة والشفافية | مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد.<br>تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات. |
| | | | تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج .<br>ادماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازناتها |
| | | كفاءة وفعالية إدارة المال العام | إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات |

جدولرقم8. التدخلات والسياسات التي تتقاطع مع عمل الوزارة

| المحور | الأولويه الوطنية | السياسه الوطنية | التدخلات |
|---|---|---|---|
| التنميه المستدامه | الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي | بناء مقومات الإقتصاد الفلسطيني | جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه بالتركيز على قطاع الانشاءات وقطاع الطرق،الساحة،الزراعةالطاقة،والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات<br>تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد ( لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات)<br>إدارة عمليات الصيانة المستمرة لشبكات الطرق |
| | | توفير بيئه استثماريه ملائمه | دعم مبادئ الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية وتمكينها وتوسيع قاعدتها وتطويرها.<br>تنظيم وتطوير قطاع المقاولات وتطوير القطاع الهندسي |
| | | | توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة |
| | | تعزيز الصناعه الفلسطينيه | دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسيه.<br>زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي. |
| | مجتمع قادر على الصمود والتنميه | توفير الاحتياجات الاساسية للتجمعات السكانية | ربط التجمعات السكانية بشبكات الطرق.<br>انشاء وإدارة المباني والمرافق العامة مع مراعاة النوع الاجتماعي.<br>توفير الإسكان الملائم والميسر والمستدام. |
| | | ضمان استدامة البيئه والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي | تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة.<br>تطوير استخدامات البناء الأخضر في قطاع الإسكان والمباني العامة والخاصة والمرافق العامة. |
| | | النهوض بالزراعة وبالمجمعات الريفية | شق الطرق الزراعية |

- **المحور الأول : إنهاء الاحتلال**

أشارت أجندة السياسات الوطنية إلى أن تحقيق الوحدة الوطنية هو أولوية وطنية بما يحقق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني : أرض واحدة ، شعب واحد ، وبما يتطلب تدخلات في إعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية كخطوة أولى في سلسلة طويلة ترمي الى ترميم اقتصاد القطاع وبنيته التحتية المادية وتوطيد أركان تماسكه الإجتماعي .

- **المحور الثاني : الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة**

لقد أكدت أجندة السياسات الوطنية على أهمية الإرتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن من خلال مجموعة من التدخلات منها ما يتقاطع مع مجالات عمل الوزارة وتحديداً ما يتعلق بتطوير إستراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون وبتعزيز الشراكة التكاملية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماه (ج) والقدس الشرقية في مجالات البنية التحتية والطرق وترميم المنازل وبناء ما دمره الإحتلال من مساكن ومباني عامة ، وكذلك بما يتعلق بالإدارة الشاملة للأراضي وتحديداً أراضي الدولة واستخداماتها بما يحفز على الإستثمار ويوسع دائرة الإقراض العقاري .

وبالتزامن الإلتزام بالإصلاح المؤسسي لتعزيز الكفاءة في تقديم الخدمة وتعزيز الشفافية والإدارة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.

- **المحور الثالث : التنمية المستدامة**

وقد أشارت أجندة السياسات الوطنية الى ضرورة بناء مقومات الإقتصاد الفلسطيني كسياسة تسهم في تحقيق الإستقلال الإقتصادي من خلال مجموعة من التدخلات منها ما يتقاطع مع مجالات عمل الوزارة وتحديداً بما يتعلق بتصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للإقتصاد ( لا سيما المطار والميناء ، المناطق الصناعية ، شبكات الطرق والمواصلات والمياه والكهرباء والإتصالات).

أيضاً بما يتعلق بدعم الجميعات التعاونية (جمعيات الإسكان) وتوسيع قاعدتها وتطويرها والإسهام في توفير بيئة تشريعية ناظمة لقطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان وقطاع المباني العامة وقطاع الطرق ، وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال بما يمكن من توفير بيئة استثمارية ملائمة في قطاع الإسكان .

وكأولوية وطنية نحو مجتمع قادر على الصمود والتنمية أشارت أجندة السياسات الوطنية الى مجموعة من التدخلات والسياسات التي تتقاطع مع عمل الوزارة منها ربط التجمعات السكانية بشبكات الطرق وانشاء المباني والمرافق العامة و توفير الإسكان ميسور التكلفة بما يسهم وبشكل مباشر في توفير الإحتياجات الأساسية للتجمعات

السكانية ، وبما يشمل ضبط معدلات التلوث والحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتوسع في إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها واستخدامها (مخلفات البناء) بما يضمن استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغيير المناخي .

- **خطة النفقات العامة للأعوام 2021–2023**

وفقاً لخطة النفقات العامة للأعوام 2021–2023 ، ستقوم الحكومة بتخصيص موازنة محددة (تشغيلية وتطويرية) لكل من القطاعات الأربعة الرئيسية وللقطاعات الفرعية والبرامج التي تندرج تحتها لكل سنة من السنوات الثلاث القادمة، حيث تنسجم هذه التخصيصات مع الأولويات التنموية، يبين الجدول أدناه النفقات المتوقعة (تشغيلية وتطويرية) للأعوام القادمة.

جدول رقم 9. النفقات المتوقعة (مليون شيكل)

| النفقات | 2021 | 2022 | 2023 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| النفقات الجارية وصافي الإقراض | 17,165 | 17,680 | 18,211 | 53,056 |
| النفقات التطويرية (عبر وخارج الموازنة العامة) | 2,025 | 2,086 | 2,149 | 6,260 |
| المجموع الكلي | 19,191 | 19,766 | 20,359 | 59,316 |

ويبين الرسم البياني التالي توزيع النفقات التطويرية على القطاعات الأربعة الرئيسية للأعوام2021–2023

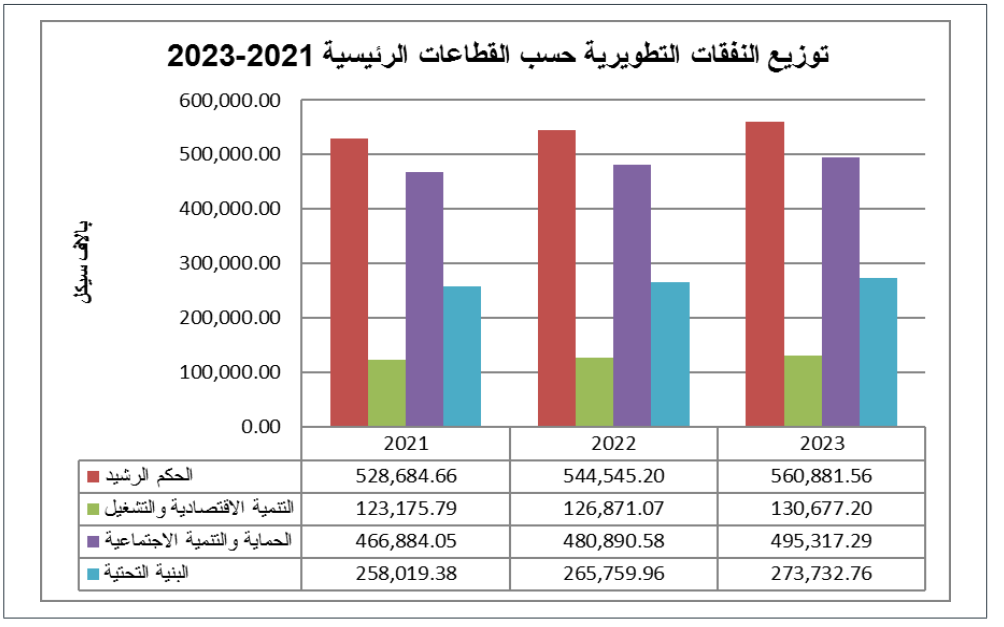

كما ويبين الرسم البياني أدناه التوزيع النسبي للنفقات التطويرية على القطاعات الرئيسية أيضاً، ويتضح من الرسم أن الحكومة ستعمل على رفع استثمارها في قطاع البنية التحتية، حيث ستكون نسبة النفقات التطويرية الخاصة بهذا القطاع 18% عام 2021 لتصل إلى 19% عام 2023.

ويتبين من هذا الرسم البياني أن الحكومة ستعمل على إعادة التوزيع النسبي للموارد المتاحة تماشياً مع الأولويات السياساتية للقطاعات المختلفة.

- **توزيع النفقات للقطاعات الفرعية لقطاع البنية التحتية**

ستعمل الحكومة على توجيه جزء مهم من نفقاتها التطويرية الإجمالية لقطاع البنية التحتية، حيث ستتوزع النفقات التطويرية لقطاع البنية التحتية كما هو مبين في الجدول أدناه حيث ستبلغ حصة وزارة الاشغال 35.68% من النفقات التطويرية للبينة التحتية في الاعوام الثلاث القادمة

جدول رقم 10. النفقات التشغيلية والتطويرية لقطاع البنية التحتية

| القطاع الوطني الفرعي | النفقات للعام 2021 (بالاف شيكل) | | النفقات للعام 2022 (بالاف شيكل) | | النفقات للعام 2023 (بالاف شيكل) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التشغيلية | التطويرية | التشغيلية | التطويرية | التشغيلية | التطويرية |
| سلطة المياه الفلسطينية | 35,561.37 | 27,583.40 | 36,628.21 | 28,410.90 | 37,727.06 | 29,263.23 |
| سلطة الطاقة والموارد الطبيعية | 1,655.00 | 21,218.00 | 1,704.65 | 21,854.54 | 1,755.79 | 22,510.18 |
| وزارة النقل والمواصلات | 7,903.71 | 7,855.96 | 8,140.82 | 8,091.64 | 8,385.04 | 8,334.39 |
| وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات | 6,691.10 | 20,635.57 | 6,891.83 | 21,254.63 | 7,098.58 | 21,892.27 |
| وزارة الاشغال العامة والاسكان | 5,516.68 | 84,872.00 | 5,682.18 | 87,418.16 | 5,852.65 | 90,040.70 |
| وزارة الحكم المحلي | 5,803.12 | 74,666.14 | 5,977.22 | 76,906.13 | 6,156.53 | 79,213.31 |
| سلطة جودة البيئة | 2,095.28 | 1,060.90 | 2,158.14 | 1,092.73 | 2,222.88 | 1,125.51 |
| المجموع | 65,226.25 | 237,891.97 | 67,183.04 | 245,028.73 | 69,198.53 | 252,379.59 |

وفيما يخص وزارة الاشغال العامة والإسكان، ستقوم الحكومة بتخصيص حوالي 262 مليون شيكل أي ما يعادل 35.68% من إجمالي النفقات التطويرية لقطاع البنية التحتية من أجل تنظيم قطاع الإسكان وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحفيز المستثمرين وتمكينهم من إقامة مشاريع إسكان خاضعة للمواصفات والمعايير التي تحددها الحكومة وتراعي في الوقت ذاته قدرات ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

و ذلك كما هو موضح في الجدول أناه:

| القطاع الوطني الفرعي | مجموع النفقات التشغيلية | | مجموع النفقات التطويرية | |
|---|---|---|---|---|
| | 2023–2021 | | 2023–2021 | |
| | التشغيلية (بالاف شيكل) | نسبة النفقات التشغيلية من قطاع البنية التحتية | التطويرية (بالاف شيكل) | نسبة النفقات التطويرية من قطاع البنية التحتية |
| سلطة المياه الفلسطينية | 109,916.63 | %54.52 | 85,257.53 | %11.59 |
| سلطة الطاقة والموارد الطبيعية | 5,115.45 | %2.54 | 65,582.72 | %8.92 |
| وزارة النقل والمواصلات | 24,429.56 | %12.12 | 24,282.00 | %3.30 |
| وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات | 20,681.51 | %10.26 | 63,782.47 | %8.67 |
| وزارة الاشغال العامة والاسكان | 17,051.51 | %8.46 | 262,330.86 | %35.68 |
| وزارة الحكم المحلي | 17,936.87 | %8.90 | 230,785.58 | %31.39 |
| سلطة جودة البيئة | 6,476.29 | %3.21 | 3,279.14 | %0.45 |
| المجموع | 201,607.83 | %100.00 | 735,300.30 | %100.00 |

وفيما يتعلق ببرامج الموازنة الخاصة بكلا القطاعين – الطرق والمواصلات والإسكان– فهي كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 11. برامج الموازنة

| الهدف الاستراتيجي | القطاع | برامج الموازنة |
|---|---|---|
| نظام مواصلات وشبكات طرق أكثر أماناً وفعالية وفق المعايير الدولية، ومتكامل مع شبكة الربط العربي والدولي | المواصلات | ترخيص وتنظيم مستخدمي الطرق |
| | | التخطيط الوطني للنقل والمواصلات |
| | | تخطيط وتصميم وتنفيذ وصيانة الطرق |
| | | دعم الهيئات المحلية |
| | | البنية التحتية لشبكة الطرق على مستوى الوطن |
| | | البرنامج الإداري |
| قطاع إسكان يلبي أمن الحيازة القانوني، وملائم، ويمكن تحمل تكاليفه، ويتيح الاستفادة من الخدمات العامة ويلبي حاجات المواطنين بكفاءة وفاعلية أعلى | الإسكان | تطوير وتنظيم قطاع الإسكان |

## السياسة الوطنية للإسكان في فلسطين –2013

في سبيل تحقيق رؤية قطاع الإسكان المتمثلة في «تجمعات بشرية مستدامة، مع سكن لائق لجميع الأسر الفلسطينية»، تم العمل في الأعوام 2013، 2014 على إعداد السياسات الوطنيه للإسكان بمشاركة جميع الشركاء والأطراف اصحاب العلاقه بقطاع الإسكان حيث إعتمدت على دراسة عن واقع الإسكان في فلسطين نفذتها الوزاره بالتعاون مع برنامج الأمم المتحده للمستوطنات البشريه في العام 2013. انبثق عن هذه السياسات خمسة أهداف سياساتية تقابل خمس دعائم لقطاع الإسكان على النحو التالي:

1. تمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وصحي وميسور التكلفة.
2. تشجيع إنشاء نموذج نمو مستدام جديد للتجمعات البشرية في فلسطين يأخذ بالاعتبار محدودية الأراضي والموارد الطبيعية لهذا البلد.
3. زيادة فرص الحصول على تمويل إسكاني لكافة الفلسطينيين.
4. دعم وتطوير قطاع الإعمار المحلي وإدخال أنماط جديدة للبناء.
5. تحسين القدرة المؤسساتية لهيئات قطاع الإسكان.

وقد شملت السياسات الوطنيه للإسكان على الأولويات المشتركة التي تظهر في كافة الأهداف السياساتية –سواء بشكل مباشر أو غير مباشر–، حيث تتمثل تلك الأولويات فيما يلي: تعزيز الإنصاف وفرص الحصول على سكن لكافة الفلسطينيين، وإدماج التخطيط المكاني على المستويين الوطني والمناطقي/ المحلي مع تخطيط التجمعات البشرية، وإزالة القيود على توفير الأراضي والبنية التحتية للإسكان، ومراجعة الإطار القانوني والتنظيمي في كافة المجالات، وملاءمة معايير ومواد البناء لتعزيز القدرة على تحمل التكاليف وزيادة كفاءة سوق الإسكان.

يبين الجدول التالي الأهداف الاستراتيجية لقطاع الإسكان والاستراتيجيات (السياسات) التي تم وضعها لتحقيق تلك الأهداف:

جدول رقم 12. قطاع الإسكان – الأهداف الاستراتيجية والاستراتيجيات

| الرقم | الأهداف الاستراتيجية | الاستراتيجيات (السياسات) |
|---|---|---|
| 1 | تمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وصحي وميسور التكلفة | إطلاق برنامج للإسكان ميسور التكلفة لخدمة الأسر ذات الدخل المتوسط والمحدود والمنخفض، إضافة إلى موظفي الخدمة المدنية. |
| | | دعم إعادة بناء المساكن في قطاع غزة والضفة وبناء المساكن وتحديثها في القدس. |
| | | إجراء مراجعة شاملة للإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الإسكان، بما ينسجم مع نهج التجمعات البشرية المستدامة. |
| | | البحث عن مصادر بديلة لتوفير السكن. |
| | | تشكيل فريق عمل رفيع المستوى من القطاعين العام والخاص لمعالجة القيود على توفير الأراضي والبنية التحتية في حالة الاستثمارات الضخمة في الإسكان. |
| 2 | تشجيع إنشاء نموذج نمو مستدام جديد للتجمعات البشرية في فلسطين يأخذ بالاعتبار محدودية الأراضي والموارد الطبيعية لهذا البلد | وضع مخططات مكانية فعالة توجه تطوير المساكن والأحياء بما في ذلك توفير البنية التحتية. |
| | | التعاون مع صناعة البناء لإدخال ودعم تقنيات ومواد جديدة للبناء الأخضر ولزيادة كفاءة استخدام الطاقة. |
| 3 | زيادة فرص الحصول على تمويل إسكاني لكافة الفلسطينيين | إدخال الإصلاحات اللازمة على القوانين والسياسات الخاصة بالتمويل لإيجاد سوق تمويل إسكاني أكثر كفاءة وإنصافاً. |
| | | إنشاء صندوق للإسكان بدعم حكومي لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض في الحصول على سكن ميسور التكلفة. |

جدول رقم 12. قطاع الإسكان – الأهداف الاستراتيجية والاستراتيجيات

| الرقم | الأهداف الاستراتيجية | الاستراتيجيات (السياسات) |
|---|---|---|
| 4 | دعم وتطوير قطاع الإعمار المحلي وإدخال أنماط جديدة للبناء | إنشاء مركز وطني للبحوث لدراسة وتطوير ودعم مواد البناء المحلية وتقنيات البناء الجديدة. |
| | | تحديث قوانين وأنظمة ومعايير البناء والإعمار لتحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن، ونوعية السكن، التجمعات البشرية المستدامة. |
| 5 | تحسين القدرة المؤسساتية لهيئات قطاع الإسكان | تحسين القدرات الفنية والإدارية والتنسيقية للمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية لتوجيه تخطيط وتنمية التجمعات البشرية بشكل أفضل. |
| | | دعم إيجاد وتطوير وكلاء وجمعيات مهنية من القطاع الخاص في سوق الإسكان. |

ومتابعةً للعمل على السياسات الوطنيه للإسكان، وضمن خطة الحكومه لإعداد الإستراتيجيات القطاعيه، تم مؤخراً إعداد الخطه الإستراتيجيه لقطاع الإسكان 2017 – 2022 لتتوافق مع أجندة السياسات الوطنية والخطة الحضرية الجديدة / كيتو 2016– 2036 وأهداف التنميه المستدامه 2030.

## الخطة القطاعية لوزارة النقل والمواصلات

تتمثل رؤية قطاع النقل والمواصلات في: « قطاع نقل ومواصلات آمن وفعال، يلبي احتياجات المواطن، يؤمن الربط الدولي،يساهم في استدامة الاقتصاد الوطني، وصديق للبيئة»، وذلك من خلال العمل على ما يلي:

1. تحسين تقديم الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة.
2. تطوير النظام القانوني والمؤسسي لقطاع النقل والمواصلات .
3. حوسبة وزارة النقل والمواصلات .
4. تأهيل و تحسين شبكة الطرق والمواصلات .
5. توفير بيئة مرورية آمنة
6. تطوير و تمييز خدمات النقل العام

وفيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه قطاع النقل والمواصلات في فلسطين، فقد تطرقت الخطة القطاعية إلى التحديات التالية:

1. عدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب سيطرة إسرائيل على معظم مساحات الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. ضعف السيطرة الفلسطينية على معظم البنية التحتية لقطاع النقل، وخاصة فيما يتعلق بالطرق التي تربط المحافظات المختلفة مع بعضها البعض.
3. التدمير المستمر للبنية التحتية التي يتم إنشاؤها أو إعادة تأهيلها.
4. إغلاقات الإحتلال المتكررة للطرق المُستخدمة من قبل الفلسطينيين.
5. السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع المعابر البرية والموانئ البحرية والجوية التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي.
6. ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية الشريكة.
7. عدم القدرة على تمويل المشاريع السيادية ومشاريع البنية التحتية و تذبذب التمويل و عدم وجود موازنات خاصة بصيانة الطرق بشكل سنوي.

أما بخصوص الأهداف الاستراتيجية لقطاع النقل والمواصلات، فقد ورد في الخطة القطاعية عدد من الأهداف الاستراتيجية كما هو مبين أدناه:

1. قطاع نقل ومواصلات محوكم وفق المعايير.
2. تطوير البنى التحتية للنقل الطرقي الداخلي.
3. تعزيز السلامة على الطرق لمستخدمي الطريق

ونظراً للدور الرئيسي و الفاعل الذي تلعبه وزارة الاشغال العامة والاسكان في قطاع الطرق و التي تعتبر العنصر الوحيد للنقل في فلسطين و الذي بدوره يحقق التواصل الجغرافي بين مختلف المناطق و يعمل على تعزيز الإقتصاد و السياحة و الزراعة و الصناعة و النواحي الإجتماعية، وذلك من خلال دورها في عملية التخطيط للإرتقاء بشبكة الطرق على مستوى الوطن، ومتابعة إقرار القوانين و الأنظمة التي تنظم العمل في هذا القطاع و توفير شبكات الطرق وفق المعايير الدولية من خلال دورها الفاعل في تصميم و تنفيذ مشاريع الطرق الرئيسية و الإقليمية و تنفيذ أعمال الصيانة لهذه الطرق، وكل ذلك يسهم في تحقيق الخطط القطاعية و عبر القطاعية التي أقرتها الحكومة مع الوزارات المختلفة و المساهمة بشكل كبير في توجهات الحكومة لتنفيذ برامج العناقيد ( الزراعية و السياحية , و غيرها ) ، و الذي يتقاطع بدوره مع الخطة القطاعية لوزارة النقل والمواصلات و بما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية لتحقيق أهداف كل قطاع.

## الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لسلطة جودة البيئة

لقد تضمنت خطة الوزارة الاستراتيجية المحدثة 2021–2023 عددا من التدخلات ترتبط في تنفيذها مع استراتيجية سلطة البيئة وخاصة في قطاع الانشاءات كعلاقة عبر قطاعية، حيث أكدت استراتيجية سلطة البيئة على الالتزام بالمنتجات الصديقة للبيئة وذلك من خلال وضع معايير وشروط أثناء تنفيذ المشاريع ومن خلال اجراءات تقلل من انبعاث الغبار ومعالجة المخلفات والضجيج ... الخ. كما أكدت خطة سلطة البيئة على ضرورة تطبيق كود البناء الأخضر والالتزام بتنفيذ مشاريع البناء الأخضر واستخدام مواد صديقة للبيئة، كذلك أشارت استراتيجية سلطة البيئة الى ضرورة تشكيل فريق لتقييم الأثر البيئي ووضع سياسة لتقييم الأثر البيئي . مما يشير الى تطابق في الأهداف والغايات بين التدخلات الواردة في خطة الوزارة مع سلطة البيئة بما يتعلق بتطوير قطاع الانشاءات في فلسطين.

## الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020–2022

تتميز الرؤية في كونها إطار تشاركي فعال يوحد جهود جميع الأطراف ، وتتمثل الرؤية في «بيئة فلسطينية نزيهة ومناهضة للفساد وصولا لمجتمع فلسطيني خال من الفساد»

وأكدت الاستراتيجية سعي فلسطين لمكافحة الفساد، والحد من مظاهره المختلفة في المجتمع الفلسطيني، ومعالجة أسبابه، والوقاية منه، وتفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة له، وذلك بالشراكة بين المؤسسات الوطنية الرسمية والمجتمعية والتعاون

مع المجتمع الدولي، من خلال وضع سياسات وطنية واجراءات وقائية ورقابية جديدة، وملاحقة ومحاسبة فاعلة تحقق الردع العام للفساد بكافة أشكاله وتمنع الافلات من العقاب.

وحددت الاستراتيجية في مسارات التغيير والسياسات الناظمة اطار عام للنتائج والتدخلات عبر القطاعية وذلك من خلال مسارين أساسيين الاول منها « مجتمع متماسك بقيم وثقافة مجتمعية رافضة للفساد» من خلال مجموعة من السياسات ذات العلاقة بالمحور وضمن استراتيجية «رزمة من التدابير الوقائية» ، و» تعزيز المشاركة المجتمعية» حيث تضمنت السياسات البند (3) والذي ينص على «تضمين عمل المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مختلف القطاعات لأنشطة وتدخلات وأهداف لها علاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع ذات العلاقة»، وأيضا تضمنت السياسات في البند (8) « اجراءات وتدابير وقائية يتم توظيفها في المؤسسات التي تدير شأن عام لتحصين الموظفين من الوقوع في شبهات فساد».

وفي هذا الاطار فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية لوزارة الأشغال العامة والاسكان 2021–2023 عددا من التدخلات ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، وبرز ذلك جليا في الأهداف الاستراتيجية الخمسة للوزارة وبشكل رئيس في قطاع التطوير المؤسسي وقطاع الانشاءات.

## الأطراف أصحاب العلاقة

كخطوة أساسية من خطوات إعداد الخطة الاستراتيجية، تم العمل مع وزارة الأشغال العامة والإسكان على تحديد الأطراف أصحاب العلاقة ضمن القطاعات المختلفة المتمثلة بما يلي:

### المؤسسات الحكومية

تتمثل طبيعة علاقة الوزارة مع المؤسسات الحكومية في كونها جهات شريكة في الخدمات التي يتم تقديمها للمواطنين وللمؤسسات الفرعية التي تأتي تحت مظلة هذه المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى أن الوزارة قد نفذت مشاريع بناء مقرات لبعض المؤسسات الحكومية.

### الهيئات الحكومية

تعتبر الهيئات الحكومية جهات شريكة للوزارة في رسم السياسات وتنظيم قطاعات عمل الوزارة المختلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض من خدمات الوزارة لتلك الهيئات.

### الاتحادات والجمعيات والنقابات

تعتبر الوزارة شريكاً لمعظم الاتحادات والجمعيات والنقابات في تقديم الخدمات للمواطنين، بالإضافة إلى كون الوزارة المظلة لبعض هذه المؤسسات.

### القطاع الخاص

تعتبر مؤسسات القطاع الخاص شريكاً في تقديم الخدمات ومستفيداً من تلك الخدمات في الوقت نفسه خاصة تلك الخدمات المتعلقة بالمشاريع المنفذة في القطاعات المختلفة.

### معاهد الأبحاث والجامعات

تعتبر هذه المؤسسات شريكة في رسم السياسات وإعداد الدراسات الخاصة بالقطاعات التي تعمل فيها الوزارة.

### مؤسسات المجتمع المحلي

تعتبر هذه المؤسسات جهة مستفيدة من الخدمات المقدمة من الوزارة في القطاعات المختلفة.

### الجهات المانحة

تعتبر الجهات المانحة شريك للوزارة من خلال تقديم المنح والتمويل والمساعدة الفنية والدراسات في القطاعات المختلفة التي تعمل بها الوزارة.

يقدم الملحق رقم 3 مزيداً من التفاصيل حول الأطراف أصحاب العلاقة ضمن القطاعات المختلفة.

وفي نشاط لاحق، تم العمل مع فريق التخطيط الاستراتيجي على تحديد الأطراف أصحاب العلاقة الأكثر أهمية، وذلك بهدف إجراء مقابلات مع تلك الأطراف للوصول لفهم أعمق حول علاقتها بالوزارة وتقييمها لعمل الوزارة وخدماتها، وقد كانت الأطراف أصحاب العلاقة الأكثر أهمية كما هو مبين في الرسم أدناه.

وبناء عليه، تم العمل على تصميم نموذج لمقابلة الأطراف أصحاب العلاقة الأكثر أهمية، حيث تضمن هذا النموذج تقييم المحاور التالية:

1. العلاقة مع الوزارة.
2. خدمات الوزارة.
3. موظفو الوزارة.
4. جوانب أخرى مثل؛ إجراءات العمل، ووسائل الاتصال مع الوزارة وموظفيها، والتحديات التي تواجه تلك الأطراف في علاقتها مع الوزارة، بالإضافة إلى الاقتراحات والملاحظات التي تهدف إلى تحسين أداء الوزارة.

يقدم الملحق رقم 4 نموذج مقابلات الأطراف أصحاب العلاقة الأكثر أهمية.

وبالاستناد إلى المحاور الرئيسية للمقابلة، كانت أهم مخرجات تلك المقابلات (23 مقابلة) على النحو التالي:

- **العلاقة مع الوزارة**

تبين الرسوم البيانية أدناه أن ما نسبته 39% من الأطراف أصحاب العلاقة الذين تمت مقابلتهم هم شركاء فقط في المشاريع التي تعمل عليها الوزارة، وما نسبته 39% هم مستفيدون من تلك المشاريع و 22% هم شركاء ومستفيدون أيضاً من خدمات الوزارة. كما قامت الوزارة بالعمل مع ما نسبته 74% منهم خلال العام 2019.

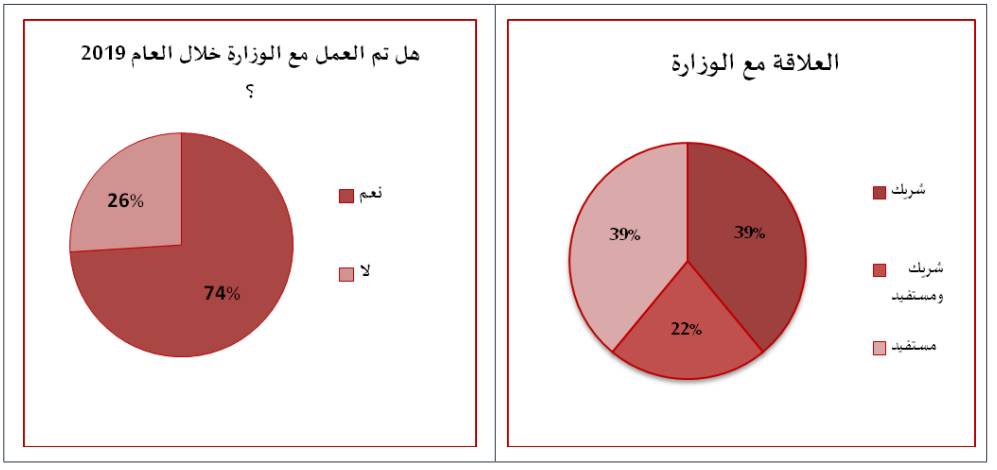


وفيما يتعلق بتقييم تلك الجهات للعلاقة مع الوزارة والتواصل معها، نجد أن ما نسبته 91% منهم يقيمون العلاقة مع الوزارة بشكل عام ما بين جيدة وجيدة جداً، و91% منهم يرون أن آليات الاتصال والتواصل مع الوزارة جيدة إلى جيدة جداً كما هو مبين في الرسوم البيانية أدناه.

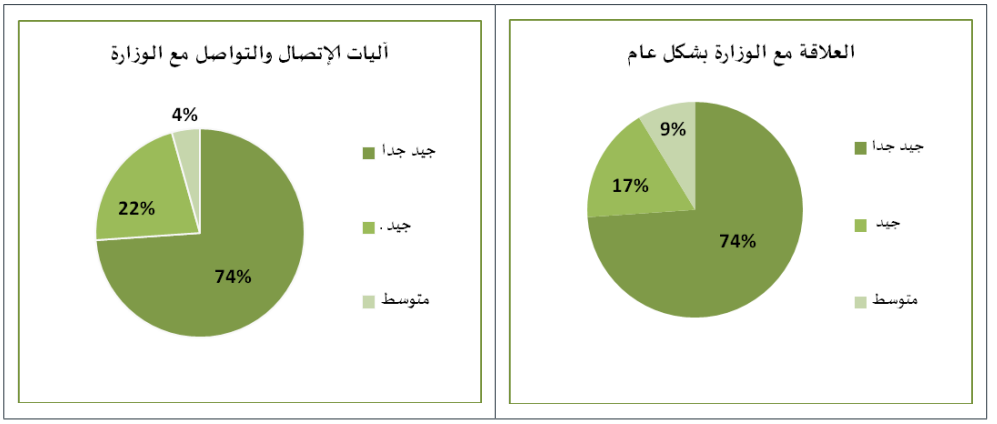

- **خدمات الوزارة**

كما هو مبين في الرسوم البيانية أدناه، ما نسبته 83% من الأطراف أصحاب العلاقة يقيمون خدمات الوزارة بشكل عام ما بين جيدة وجيدة جداً، بينما ما نسبته 13% يقيمونها بالضعيفة. وفيما يتعلق بإجراءات تقديم الوزارة لخدماتها، ما نسبته 87% من تلك الجهات قد أبدت موافقتها على أن تلك الإجراءات سهلة وواضحة.

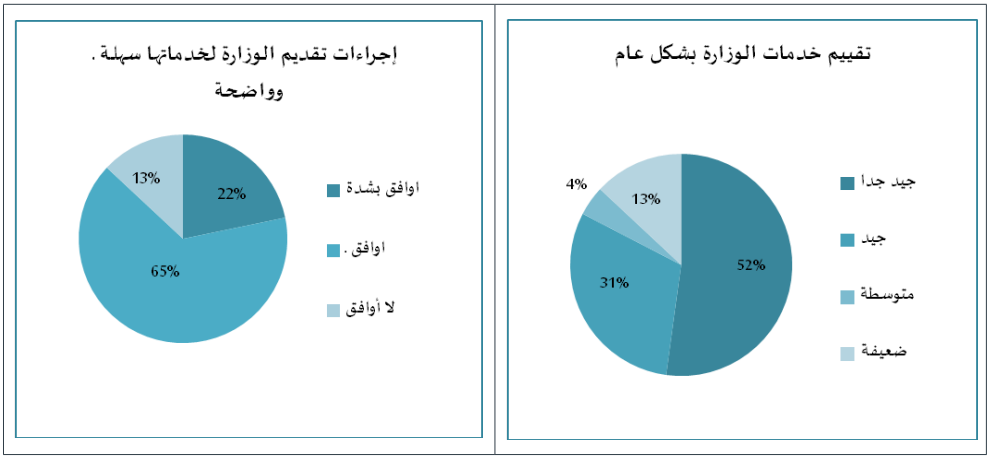


- **موظفو الوزارة**

ما نسبته 96% من الأطراف أصحاب العلاقة كان رضاهم عن موظفي الوزارة بشكل عام ما بين جيد إلى جيد جداً، والنسبة المتبقية كان رضاها متوسط. وفيما يتعلق بتعامل الموظفين91% من الأطراف موافقتهم على أن موظفي الوزارة يتعاملون معهم بلطف ومهنية فيما أبدى 9% اعتراضهم وعدم رضاهم كما هو مبين في الرسوم البيانية أدناه.

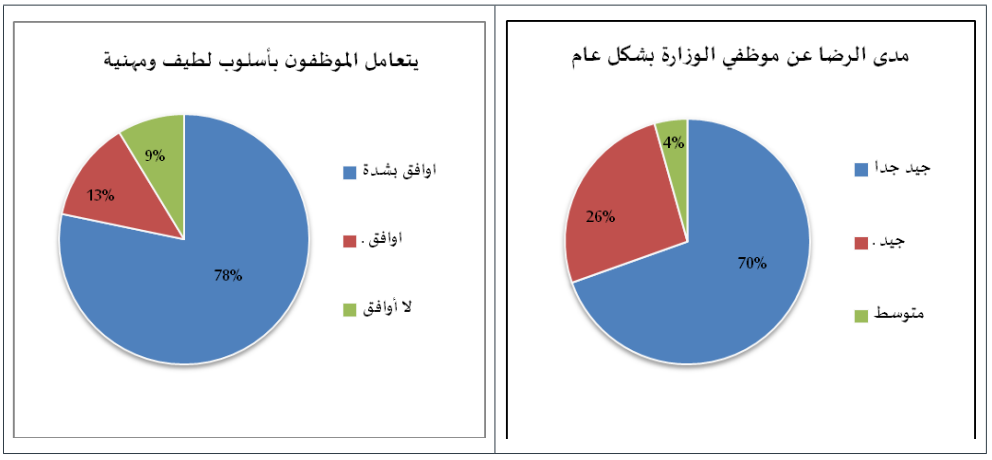

- **إجراءات العمل**

توضح الرسوم البيانية أدناه أن ما نسبته 91% من الأطراف أصحاب العلاقة يرون أن إجراءات العمل الخاصة بالوزارة واضحة، بينما تعارض النسبة المتبقية ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة لإجراءات عمل الوزارة من حيث البساطة وعدم التعقيد.

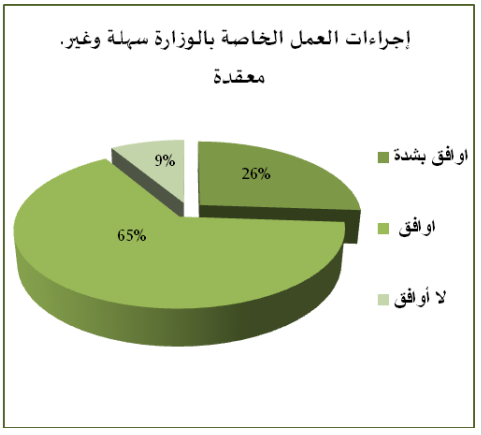


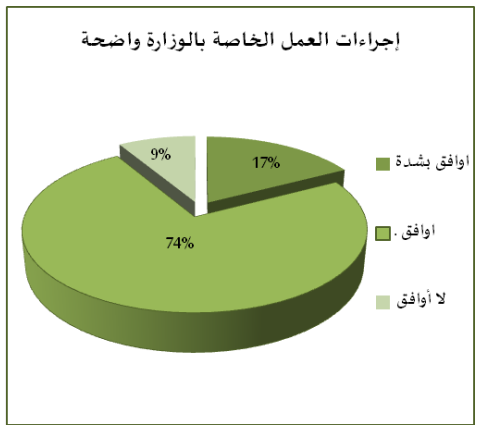


- **وسائل الاتصال**

ما نسبته 91% من الأطراف أصحاب العلاقة يرون أن وسائل الاتصال مع الوزارة وموظفيها متاحة في أي وقت ومن السهل التواصل معهم كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

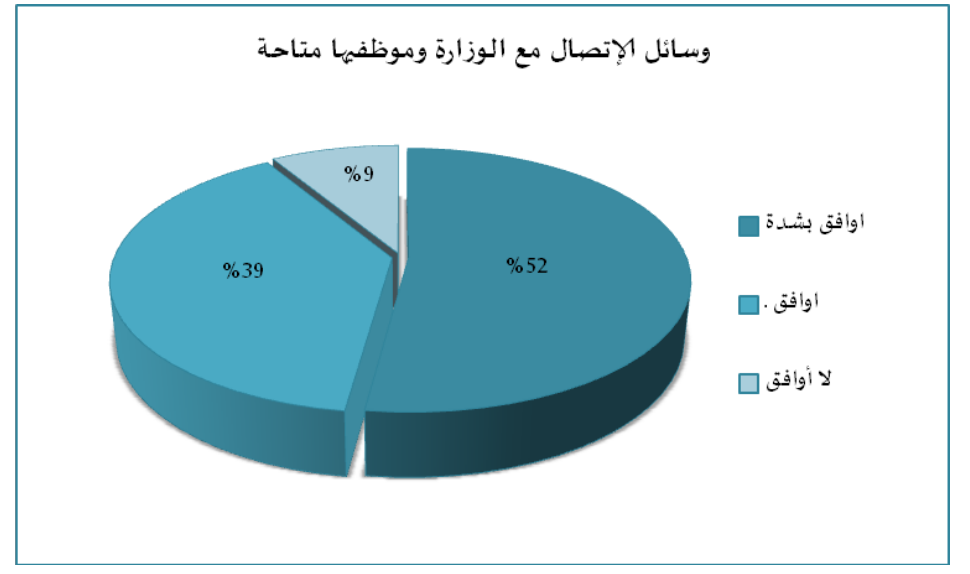

وللمزيد من التفاصيل حول مقابلات الأطراف أصحاب العلاقة، ولتفاصيل أكثر حول التحديات والاقتراحات والتوصيات التي تم طرحها من قبلهم فيما يتعلق بعلاقتهم مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرجاء الاطلاع على الملحق رقم 5.

# القسم الرابع

## استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

# القسم الرابع

## استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

الجدول أ: الأهداف الاستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

| استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الهدف الاستراتيجي | التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | الغاية |
| الهدف الأول | تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان | تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال.<br><br>تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات.<br><br>تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.<br><br>إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات. | الهدف رقم (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.<br><br>الهدف رقم (16): التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. | 5–5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.<br><br>16–6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. |
| الهدف الثاني | توفير شبكة طرق آمنه و فعالة تلبي احتياجات المواطنين. | ادارة عمليات الصيانة المستمرة لشبكات الطرق.<br><br>تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، وشبكات الطرق وشبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات).<br><br>ربط التجمعات السكانية بشبكات الطرق.<br><br>شق الطرق الزراعية. | الهدف رقم(9): إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار | 9–1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود،لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الانسان،مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة. |

## الجدول أ: الأهداف الاستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

| استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الهدف الاستراتيجي | التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | الغاية |
| الهدف الثالث | دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وميسر ومستدام | تنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية<br><br>تعزيز مبادئ الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية وتمكينها وتوسيع قاعدتها وتطويرها.<br><br>توفير الإسكانالملائم والميسر والمستدام.<br><br>تطوير استخدامات البناء الأخضر في قطاع الإسكان والمباني العامةوالخاصة والمرافق. | الهدف رقم (11):جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة | 11–1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030 |
| الهدف الرابع | توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة | إنشاء وإدارة المباني والمرافق العامة مع مراعاه النوع الاجتماعي. | الهدف رقم (9): إقامة بنى تحتية قادره على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار. | 9–1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود ،بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة. |
| الهدف الخامس | دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني | إعادة بناء قاعدة الإنتاجيه للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها بالتركيز على العناقيد الصناعية.<br><br>تنظيم وتمكين قطاع المقاولات وتطوير القطاع الهندسي.<br><br>دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية | الهدف رقم (9):إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. | 9–1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية (جودة المشاريع الانشائية) وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود.<br><br>9–4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات) فيما يتعلق بالصناعات الانشائية) من أجل تحقيق استدامتها.<br><br>9–5 تعزيز البحث العلمي و تحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية ) فيما يتعلق بالصناعات الانشائية). |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| اطار مؤسسي فعال | عدد ادلة إجراءات العمل المعتمدة | وزارة الاشغال العامة والاسكان | 0 | 11 | _ | _ |
| | نسبة ما تم إنجازه من دليل إدارة المخاطر | | %40 | %50 | %90 | %100 |
| وزارة الأشغال العامة والإسكان محوسبة | 1. عدد الأنظمة المحوسبة داخل الوزارة | | 10 | 7 | 5 | 5 |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| الهدف الاستراتيجي الثاني: توفير شبكة طرق آمنه وفعالة تلبي احتياجات المواطنين | | الموازنة/ السقف المالي:2021(62,960.20)2022(84,843.25)2023(56,731.97) / الارقام بالألاف | | | | |
| مصادر المعلومات والتحقق | مؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| شبكة طرق آمنه محسنة ومؤهلة | عدد النقاط السوداء على شبكة الطرق التي تم معالجتها | وزارة الأشغال العامة والإسكان | صفر | 3 | 4 | 4 |
| | أطوال الطرق التي يتم صيانتها سنوياً (كيلومتر طولي) | | صفر | 92 | 91 | 92 |
| | أطوال الطرق التي يتم إعادة تأهيلها سنوياً (كيلومتر طولي) | | 11.4 | 27.3 | 39 | 28.7 |
| | أطوال الطرق التي يتم شقها باستخدام معدات الوزارة (كيلو متر طولي) | | 55 | 70 | 90 | 120 |
| | كثافة الطرق (أطوال الطرق المعبدة كم/1000 نسمة) الطرق المحلية | | | | | |
| | الطرق الرئيسية | | | | | |
| إطار قانوني محدث ينظم قطاع الطرق | قانون طرق معتمد وأنظمة مقره | وزارة الأشغال العامة والإسكان | قانون طرق مصادق عليه من مجلس الوزراء | قانون طرق معتمد من الرئيس والبدء بإعداد مسودة نظامين | المصادقة على النظامين والبدء بإعداد مسودة قانون صندوق الطرق | اعتماد قانون صندوق الطرق والبدء بإعداد مسودة نظامين من الأنظمة |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| أولويات محددة منبثقة عن قاعدة بيانات موحدة ومحدثة لشبكة طرق الأشغال في فلسطين | عدد الكيلومترات من شبكة الطرق التي تم مسحها وتحديث بياناتها | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 3700 كم | 3700 كم | 3700 كم | 3700 كم |

| الهدف الإستراتيجي الثالث: دعم وتطوير وتنظيم قطاع الاسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وميسر ومستدام | | | الموازنة/ السقف المالي: : للأعوام (2021–2023) كالآتي: 2021(15914.97)،2022(36402.91)،2023(31566.71) / الارقام بالالاف | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | |
| | | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| اعمار المساكن المتضررة في المحافظات الجنوبية | نسبة الوحدات السكنية المهدومة التي يتم إعادة بنائها | | وزارة الأشغال العامة والإسكان | %70.7 | %80 | %90 | %100 |
| | نسبة الوحدات السكنية المتضررة التي يتم إصلاحها | | وزارة الأشغال العامة والإسكان | %64 | %75 | %90 | %100 |
| مسكن صحي ملائم للأسر ذات الدخل المتوسط و المتدني | عدد المنازل التي يتم إعادة بناؤها وصيانتها للأسر المهمشة والضعيفة سنوياً | المحافظات الشمالية | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 38 | 30 | 30 | 30 |
| | | المحافظات الجنوبية | | 1,555 | 1,000 | 1,000 | 1,000 |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| | عدد الوحدات السكنية (الميسرة) التي يتم إنشاؤها في المحافظات الجنوبية | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 230 | 100 | 100 | 100 |
| | نسبة الأسر التي تسكن في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة | الإحصاء | %7.4 (2018) | %7.2 | %7.0 | %7.0 |
| | نسبة القروض المقدمة من البنوك والمصارف العاملة في فلسطين لغرض الإسكان من إجمالي القروض المقدمة | سلطة النقد | %13 (2018) | %13.3 | 5.%13 | %14 |
| وجود نظام للشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الاسكان | الاطار القانوني للشراكة مع القطاع الخاص. | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 0 | اعداد الاطار القانوني للشراكة | تحديد المواقع لمشاريع الشراكة | 500 |
| | تحديد مواقع لتنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص. | | | | | |
| | عدد الوحدات السكنية التي يتم تنفيذها بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. | | | | | |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| طرق ملائمة للجمعيات الاسكانية التعاونية | عدد الجمعيات الإسكانية التعاونية التي يتم شق وتعبيد الطرق لها/ سنوياً | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 1 | 6 | 5 | 5 |
| انشاء صندوق الاسكان الميسر | اعتماد قانون صندوق الاسكان الميسر | وزارة الأشغال العامة والإسكان | صياغة القانون | عرض القانون على مجلس الوزراء | اعتماد القانون | وضع اليات التنفيذ لعمل الصندوق |
| مخطط اسكاني عام لتنظيم وتطوير قطاع الاسكان | نسبة انجاز المخطط الاسكاني العام | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 0 | وضع شروط المرجعية للاستشاري الذي سيقوم باعداد المخطط | 50% من مخطط الاسكان | 80% من مخطط الاسكان |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | | | | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| الهدف الاستراتيجي الرابع : توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة | | | الموازنة/السقف المالي للأعوام (2021–2023) هي 61,308,450 مليون شيقل (2021/19,527,350) (2022/20,145,470)(2023/21,635,630) | | | |
| نتائج | مؤشر | مصدر المعلومات والتحقق | خط أساس | استهداف | | |
| | | | 2019 | 2021 | 2022 | 2023 |
| بيئة تنظيمية وتشريعية موفرة لإدارة قطاع عام ومنظم موحدة وشاملة للمباني الحكومية والمرافق العامة في فلسطين. | نسبة الإنجاز في إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة المباني الحكومية والمرافق العامة | وزارة الأشغال العامة والإسكان | نسبة 30% | %100 | ––– | ––– |
| | نسبة الإنجاز في إعداد المواصفات العامة والخاصة والمعتمدة للمباني الحكومية والمرافق العامة | وزارة الأشغال العامة والإسكان | %03 | %100 | ––– | ––– |
| | نسبة الإنجاز في إعداد نظام إدارة وصيانة المباني الحكومية والمرافق العامة | وزارة الأشغال العامة والإسكان | %0 | %25 | %85 | %100 |
| مباني ومرافق عامة تلبي الإحتياجات و متوافقة مع المعايير. | عدد المباني الحكومية والمرافق العامة التي تلبي الاحتياجات الفعلية والموائمة للنوع الاجتماعي(تصميم أو إنشاء) | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 42 | 40 | 40 | 40 |
| | عدد المباني الحكومية والمرافق العامة الجديدة والتي تم انشاؤها | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 7 | 10 | 13 | 15 |
| | عدد المباني الحكومية المنفذة والتي تم صيانتها أو زيادة مساحتها | وزارة الأشغال العامة والإسكان | 10 | 15 | 20 | 25 |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| الهدف الإستراتيجي الخامس: دعم وتطوير قطاع الانشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني | | | الموازنة/ السقف المالي: 2021(470.44)، 2022 (484.56)،2023 (499.09) / الارقام بالألف | | | |
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| إطار قانوني داعم و منظم لقطاع الانشاءات | عدد القوانين والأنظمة والتعليمات المعتمدة | وزارة الاشغال العامة والاسكان<br>نقابة المهندسين | – | 2 | 2 | 3 |
| قطاع صناعات إنشائية كفؤ وفعال | دليل ضبط جودة المشاريع الانشائية معتمد | وزارة الاشغال العامة والاسكان | % 20 | % 80 | % 100 | – |
| | آلية معتمدة للرقابة على المصانع المنتجة للباطون و الاسفلت | وزارة الاشغال العامة والاسكان<br>وزارة الاقتصاد الوطني<br>مؤسسة المواصفات و المقاييس | % 25 | % 100 | – | – |
| | مختبر مواد انشائية محكّم مركزي معياري و معتمد | وزارة الاشغال العامة والاسكان | % 50 | % 100 | – | – |
| | عدد الدراسات و الابحاث المتعلقة بقطاع الانشاءات | وزارة الاشغال العامة والاسكان | – | 2 | 1 | 1 |

## الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والأسكان | | | | | الموازنة/ السقف المالي: السقف المالي للأعوام (2021–2023) (2021/9,638.43)،(2022/9,927.58)،(2023/10,225.78) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | مصادر المعلومات والتحقق | خط البيانات المرجعي 2019 | الاستهداف | | |
| | | | | 2021 | 2022 | 2023 |
| قطاع الإنشاءات داعم و معزز للمنتج المحلي | عدد المنشآت العاملة في الصناعات الإنشائية | وزارة الاقتصاد الوطني<br>الاحصاء المركزي | 700 | 732 | 766 | 800 |
| | نسبة العمالة في قطاع الإنشاءات من مجموع العاملين | وزارة العمل<br>الاحصاء المركزي | %17.4 | % 17.6 | % 17.8 | % 18.0 |
| | نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي | وزارة الاقتصاد الوطني<br>الاحصاء المركزي | % 5.7 | % 6.0 | %6.5 | % 7.5 |

## الجدول ج: برامج الموازنة

الغرض من هذا الجدول هو عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي من أجل تحقيق نتائج الأهداف الاستراتيجية.

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي الأول : مأسسة عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان | | | | | |
| 1810 | البرنامج الاداري | أنظمة إدارية فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول 2022 | إدارة الوزارة تعمل وفقاً للإجراءات المتبعة والمعمول بها خلال الأعوام 2021–2023 | برامج تطويرية ونشرات وأدلة إجراءات وخطط وأنظمة إدارية ومالية | وزارة الأشغال العامة والإسكان |
| برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | | | | | |
| 1810 | البرنامج الإداري | – | – | – | – |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي الثاني : توفير شبكة طرق آمنه و فعالة تلبي احتياجات المواطنين | | | | | |
| 1809 | البنية التحتية لشبكة الطرق على مستوى الوطن | صيانة 9 % من شبكة الطرق وتحسين عدد من مقاطع الطرق التي تعتبر خطره ورفع مستوى السلامة المرورية فيها | – تحسين الطرق ورفع مستوى السلامة عليها من خلال صيانة جزء من شبكة الطرق وكذلك في المواقع والمقاطع الخطرة. | تعزيز السلامة على الطرق لمستخدمي الطريق. | وزارة الأشغال العامة و الإسكان |
| 1809 | البنية التحتية لشبكة الطرق على مستوى الوطن | توفير شبكة طرق آمنة متطورة فعالة داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقادرة على تلبية حاجة هذا القطاع من خلال إعادة إنشاء وتأهيل 5% من شبكة الطرق التابعة للوزارة وزيادة طول شبكة الطرق بنسبة 0.13 % بحلول عام 2220.<br><br>تحسين قدرة الوزارة على الاستجابة لحالات الطوارئ و الأعمال الروتينية لتغطية 300 يوم عمل ، وتنظيم قطاع الطرق من خلال إيجاد التشريعات والقوانين والأنظمة والتنسيق مع المؤسسات و الوزارات و الشركات العاملة في قطاع البنية التحتية، | –توفير بنية تحتية آمنه تحقق التواصل وتدعم القطاعات المختلفة من خلال إنشاء طرق جديدة وإعادة إنشاء جزء من شبكة الطرق التابعة للوزارة | تطوير البنى التحتية للنقل الطرقي الداخلي. | وزارة الأشغال العامة و الإسكان |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | توفير بيانات شاملة موثوقة محدثة عن شبكة الطرق و رفع قدرة الوزارة على الاستجابة لحالات الطوارئ و تنفيذ الاعمال الروتينية و شق طرق جديدة تخدم التجمعات السكنية. | – توفير معلومات سنوية محدثة لشبكة الطرق لتسهيل اتخاذ القرارات والتخطيط لشبكة الطرق الوطنية<br>– تحسين قدرة الوزارة على الاستجابة لحالات الطوارئ وتنفيذ أعمال الصيانة الروتينية بواقع 300 يوم عمل خلال العام. | | |
| برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | | | | | |
| 1510 | دعم الهيئات المحلية | _ | – تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم في أراضي المناطق الريفية والمناطق ج.<br>– تعزيز مفهوم التنمية المستدامة.<br>–تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في الهيئات المحلية. | | وزارة الحكم المحلي |
| 1511 | تطوير البيئة العمرانية وإدارة موارد الأراضي المحلية | _ | استكمال تطوير نظام GIS | | |
| 2209 | تخطيط وتصميم وتنفيذ صيانة الطرق | _ | تطوير شبكات الطرق وصيانتها. | | وزارة النقل والمواصلات |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وميسر ومستدام | | | | | |
| 1806 | تطوير و تنظيم قطاع الاسكان | اعادة اعمار المساكن في المحافظات الجنوبية | تنفيذ خطة اعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية ( موازنه + دول مانحه) | الاستمرار في اعادة بناء واصلاح المساكن المهدمة والمتضررة جراء الاحتلال | وزارة الأشغال العامة و الإسكان |
| | | سكن آمن وملائم ومستدام للمواطنين الفلسطينيين من خلال المشاريع الاسكانية الميسرة | تأهيل منازل للأسر المهمشة والضعيفة مع اعطاء الأولوية للأسر التي ترأسها امرأه | تأهيل منازل الاسر المهمشة والضعيفة لعدد 30 أسرة في المحافظات الشمالية | |
| | | | | تأهيل منازل للأسر المهمشة والضعيفة لعدد 1000أسرة في المحافظات الجنوبية | |
| | | | انشاء مساكن اقتصاديه للأسر متوسطة الدخل مع مراعاة النوع الاجتماعي | الاستمرار في انشاء مساكن ميسره في المحافظات الجنوبية | |
| | | | | إعداد المخططات الأوليه لـ 4 مواقع سكنيه في منطقة الأغوار | |
| | | | | تحديد مواقع سكنيه في المحافظات الشمالية القدس ونابلس وقلقيليه وجنين وطولكرم ورام الله وسلفيت | |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | إعداد المخططات الأوليه للمواقع السكنيه في المحافظات الشمالية القدس ونابلس وقلقيليه وجنين وطولكرم ورام الله وسلفيت | |
| | | | | طرح عطاءات التصميم لبناء 100 وحدة سكنية | |
| | | | | اعداد دراسات وابحاث اجتماعيه واقتصاديه للمواقع الإسكانية المحددة | |
| | | قوانين ناظمة وفاعلة لقطاع الاسكان | انجاز الإطار المكتمل لإنشاء صندوق الإسكان والمستجيب للنوع الإجتماعي | صياغة قانون صندوق الإسكان واقراره ووضع الآليات التنفيذيه | |
| | | برنامج للإسكان الميسر | اطلاق برنامج للإسكان الميسر لتوسيع فرص الحصول على سكن لائق وميسر بما في ذلك الاسر المهمشة والأسر التي تعيلها النساء | انشاء برنامج للإسكان الميسر | |
| | | | | اعداد الاطار التنظيمي للعلاقة مع القطاع الخاص لتنفيذ الشراكة | |
| | | | | تنفيذ 1000 وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص في محافظات الخليل، بيت لحم، اريحا، طوباس، رام الله | |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | بنية تحتية وشبكة طرق آمنة للجمعيات الإسكانيةالتعاونية لمساعدة تلك الجمعيات على توفير سكن ميسور التكلفة | توسيع فرص الحصول على سكن لائق لجمعيات اسكانية تعاونية مع مراعاة النوع الاجتماعي | تمكين 6جمعيات اسكانية تعاونية من خلال شق وتعبيد الطرق الداخلية في محافظات رام الله والخليل وجنين وبيت لحم والقدس | |
| | | المخطط الاسكاني العام | انجاز الاطار المكتمل للمخطط الاسكاني العام | اعداد المخطط الاسكاني العام | |
| | | | | لمحة عامة سنوية عن قطاع الإسكان | |
| برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | | | | | |
| 1511 | تطوير البيئة العمرانية وإدارة موارد الأراضي المحلية | _ | –انجاز مخططات هيكلية(استعمالات الأراضي والتصوير الجوي للتجمعات السكانية.<br>–المساهمة في وضع سياسات عمرانية في مجال الإسكان.<br>–تطوير البيئة العمرانية.<br>–تطوير العمل بالمخطط المكاني والتخطيط الإقليمي. | _ | وزارة الحكم المحلي |
| 1510 | دعم الهيئات المحلية | _ | –تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم في أراضي المناطق الريفية والمناطق ج.<br>–تعزيز مفهوم التنمية المستدامة . | _ | |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي الرابع : توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة | | | | | |
| 1807 | بناء واعادة تأهيل المرافق العامة | دعم مراكز المسؤولية في تصميم وتنسيق وإدارة ومراقبة الجودة في مشاريع البناء والحفاظ على القدرة الحالية على الاستجابة لجميع طلبات مراكز المسؤولية لتحقيق افضل قيمة للمال في المشتريات العامة | دعم مراكز المسؤولية في تصميم وتنسيق وإدارة ومراقبة الجودة في 31 مشروع أو أكثر من مشاريع البناء في عام 2020 بما يشمل وزارة الأشغال العامة والإسكان | تنفيذ خطة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية<br>إنشاء وإدارة المباني والمرافق العامة مع مراعاه النوع الاجتماعي | وزارة الأشغال العامة والإسكان |
| برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | | | | | |
| _ | _ | _ | _ | _ | وزارة المالية(مبالغ غير مقدرة) |
| _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| الهدف الاستراتيجي الخامس : دعم وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني | | | | | |
| 1810 | البرنامج الاداري<br>تم اعتبار قطاع الانشاءات جزء من البرنامج الإداري لحين اعتماد برنامج له على الموازنة وبنسبة 5% من موازنة البرنامج الاداري( | أنظمة إدارية فعّالة و ذات شفافية و مساءلة و حديثة تعمل بحلول 2022 | إدارة الوزارة تعمل وفقآ للإجراءات المتبعة و المعمول بها خلال الاعوام 2021–2023 | برامج تطويرية و نشرات و أدلة إجراءات و خطط و أنظمة إدارية و مالية | وزارة الأشغال العامة و الإسكان |
| برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | | | | | |
| | | _ | _ | _ | _ |

جدول: الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2021–2023

| الجهة | 2021 | 2022 | 2023 | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| حكومة | _ | _ | _ | _ |
| موازنة المؤسسة القائدة للقطاع | 125,739,950.00 | 172,549,190.00 | 138,936,960.00 | _ |
| موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | 118,730,460.00 | 122,292,373.80 | 125,961,145.01 | _ |
| الدول المانحة | _ | _ | _ | _ |
| عبر حساب الموازنة الموحد | _ | _ | _ | _ |
| مشاريع عبر شركاء آخرين | _ | _ | _ | _ |
| مؤسسات الأمم المتحدة | _ | _ | _ | _ |
| مؤسسات مجتمع مدني محلي | _ | _ | _ | _ |
| مؤسسات مجتمع مدني دولي | _ | _ | _ | _ |
| القطاع الخاص | _ | _ | _ | _ |
| **المجاميع**: | _ | _ | _ | _ |

# القسم الخامس

## الملاحق

# القسم الخامس

## الملاحق